

تذکره انجمن
حفظ القرآن

بازرسی شد
۶ - ۳۶

بازدید شد
۱۳۸۴

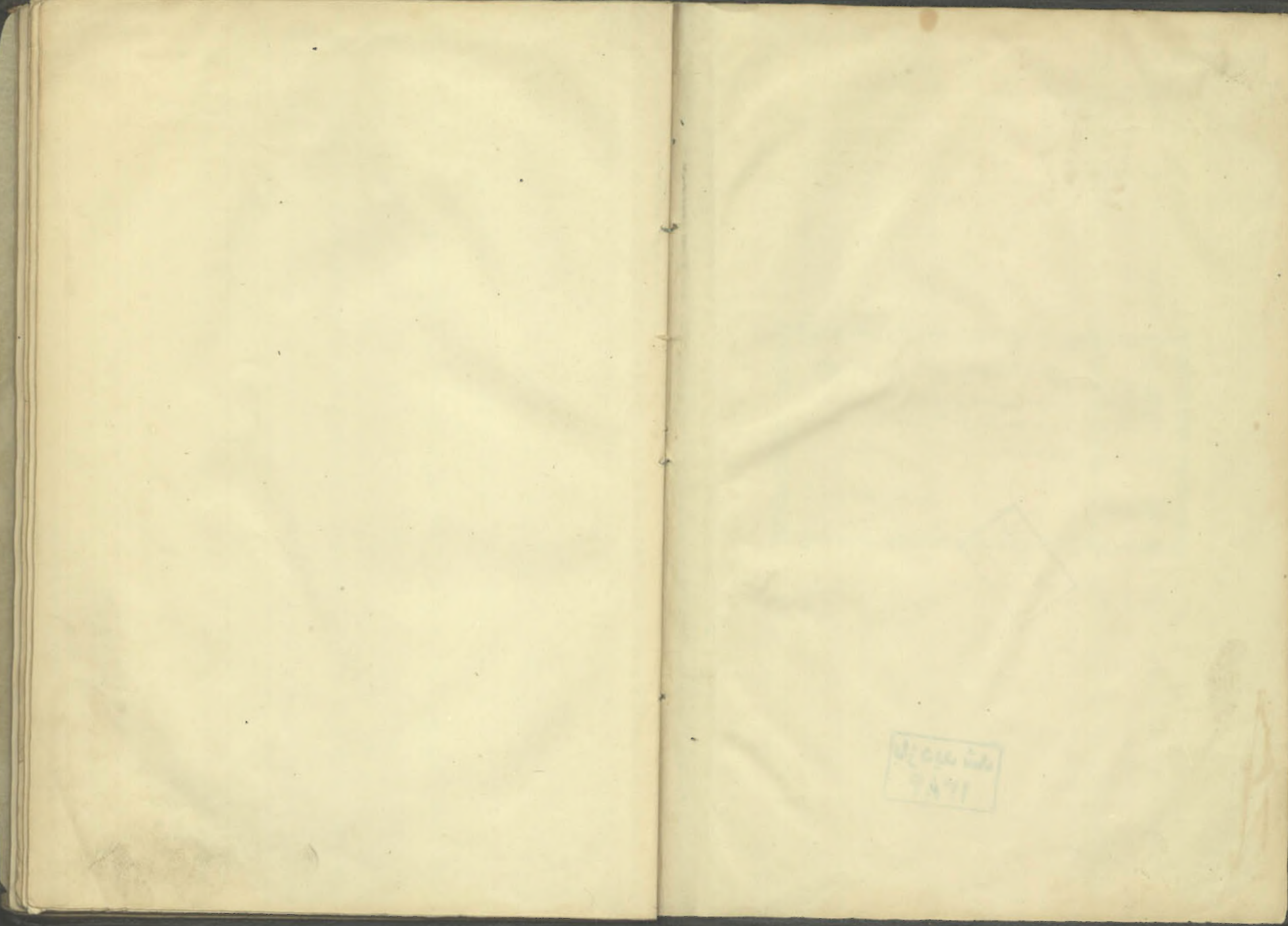
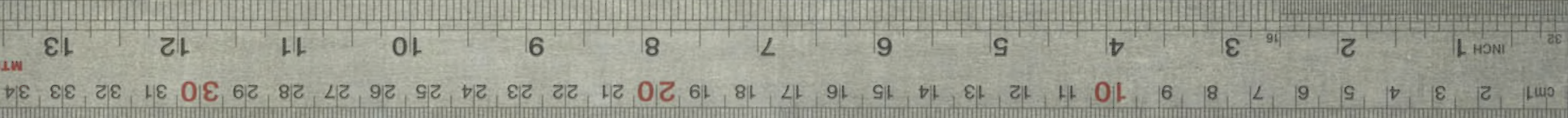


۹۶۴۵ جن

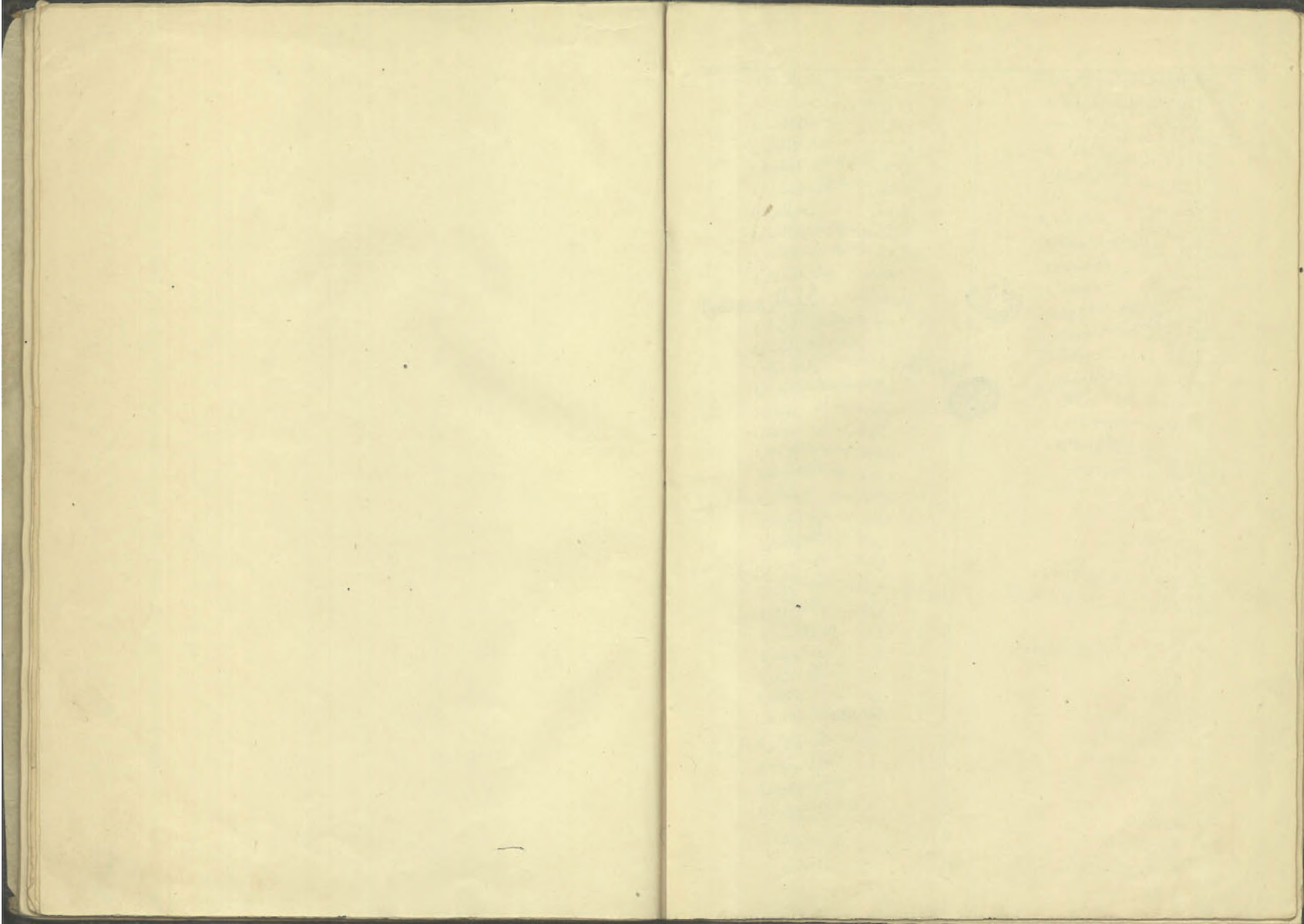
کتابخانه مجلس شورای ملی	
تذکره انجمن حفظ القرآن	
مؤلف علامه حلی	شماره ثبت کتاب
موضوع	۸۶۵۲۳
شماره قفسه ۱۰۴۴۹	

۱۰۴۴۹

خطی فهرست شده
۱۰۴۴۹



164
164



این چار جزوه
بنت
۲ ۳۱۰

۵ ۳



كذا
 الحكيم الله القديم الاله الابدى الاله القهار الواجب الغنى المالك القوى القديم الجبار الحكيم الكريم
 العليم العظيم الغفار العليم العليم الرؤوف الرحيم العفو الساتر احمده على نعمائه المديان واشكره على
 الاله المسبب الغزار واسئله التوفيق في هذه الدار من الجنة في دار اقامته وصلواتي على سيدنا
 محمد النبي الحبيب وعلى آله الائمة الطاهرين وعقيدته الاخيار والابرار صلوة تعاقب عليهم ثبات العصاة
اما بعد فقد اجبت سؤالنا بها ان لا المصلح محرجا من الله فذا في تصنيف هذا
 الكتاب السبعين كذا النفس الى حقيقة القدس ثم على المسائل المهمة الشرعية والنكت العظيمة
 اللطيفة ونبئت تلك صفته وفلك الله لها فيه واعانك على امثال وامره ونواهيته في كل نكت
 الكلامية وادعت لك فيه ارشدك من اصول المطالبات العقلية في جعلك الله في المارين
 وفلك التحصيل الرباني عمنه والطفه وقد رتب هذا الكتاب على اربعة **الاصول**
 في الامور العامة وفيه فصول **الفصل الاول** في المقدمات العلم اما تصور وهو حصول
 صورة الشيء في العقل من غير حكم واما تصديق وهو الحكم ببعض المتصورات على اعتبارها او سلبها او كونهها
 ضروريا ومكتوبا فالصديق من الصورات ما لا يتوقف حصوله على طلبه كسب تصور الحرارة والبرودة
 والكتيب ما يتوقف تصور الجوهر والعرض والضروري من الصدقات ما لا يتوقف تصور طرفه في الحكم كالصدق
 بان الكل اعظم من الجزء والكتيب ما لا يتوقف كالحكم بعد وثالث العلم وكما سلب المتصورات وهو التعريف في العلم
 والرسم وهو التعريف بالاعراض الخارجية وكما سلب التصديق هو الحكم وهو ما يتوقف ان استدلال العالم على
 الخاص وما استقر ان كان بالعكس وما قيل ان استدلال المسائل على مبدءها لا اول فيقينية ولا اخر ان
ب اعلم ان العلم من كل وجه فالجهول من كل وجه لا يمكن طلبها الا بتأخره فيحصل الخلل وعدم الاستيعان
 لا الا لا شعور انبه فلا بد ان يكون معلوما من وجه وهو لا من اخر والوجهان متقابلان والمطلوب
 ليس كل واحد منهما بل معرفة ما هو الماهية ذات الوجود ان كانت مركبة جاز تحت بدوها
 والاعرف بالرسوم لا غير وان كانت جزءا من غير ما جاز تحت بدوها والا فلا وجود ان استدلال على جميع
 القوت

المقومات فهو التام والافضل الماقص والحد انما ينفك من النفس والفصل بالجنس هو كمال الجزء
 وهو الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو الفصل هو الجزء والميز وهو الكلي
 المقول على كثيرين في جواب ما هو جنس جوهره والمركب منها هو النوع وتترتب الاجناس بعضها فوق
 بعض لان تنهى الجنس لا جنس فوقه ويسمى جنس الاجناس وفي التنازل الى جنس لا جنس تحت
 وهو الجنس السافل والاشياء كذلك وللخارج عن الماهية ان احصى بها فهو الخاصة والافضل هو
 العالي فالجملات هي هذه الخمسة لا غير الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض العام **ج**
 اعلم ان كل قياس انما يتركب من مقدمتين لا ازيد ولا اقل وتتركب المقدمات في حد هو وسطا
 يتباينان في جزئين احدهما الاسفل والاكثر وهذا المشترك ان كان محولا في الصغرى بوصوله الى الكبر
 هو الشكل الاول ونكسه الرابع وان كان محولا فيها هو الثالث وان كان موضوعا فيها هو الثالث وتتركب
 في الاول اجمالا بالصغرى وكذا الكبرى وفي الثالث اختلاف المقدمتين بالاجاب والسلب وكذا الكبر
 وفي الثالث اجمالا بالصغرى وكذا الكبرى وفي الرابع عدم اجتماع الختين الا اذا كانت الصغرى
 موجبة جزئية واستعمال السالبة الكلية الكبرى مع الموجبة الجزئية الصغرى لا غير **د** مقدمتا
 الدليل ان كلاً قطيعتين فالنتيجة كذلك وان كانتا قطيعتين او احدهما فالنتيجة قطعية لانها تتبع احده
 المقدمتين والضروريات من الاوليات والمصادقات والجزئيات والحدسيات والنوادر
 وقضايا قياساتها فلا يتوقف حصول المقدمتين في كذا بالنتيجة بل لابد من ترتيبها من غير
 بينها وهو الجزء والصوري النظر بالمقدمات ان اجزاء مادية وبصغرها يصح النظر وبفادها وبفادها
 احدها يكون فاسدا فبذلك مشادة محقرة الى كيفية اكتاب المطالب والتعريف مذكورة ككتابنا العقلية
الفصل الثاني في مباحث الوجود والعدم وهي اربعة **الاول** تصور الوجود
 العدم بدعي لا تصور اجلي منها وقد يذكر على سبيل التعريف للفظي ان الوجودات هو
 الشايع العين والعدم هو المنفى العين والوجود قد يكون ذهني وقد يكون حاصلا وكل
 من الوجود والعدم اما ان يكون واجبا للماهية او ممكنا فواجب الوجود لذاته هو ما لا يمكن
 الوجود لذاته هو ما عداه وواجبه لعدم لذاته هو المتع والغير الممكن او ممكنة ومنه
المبحث الثاني في ان الوجود مشترك المشهور ان الوجود بمقتضى عين الوجود
 وقال ابو الحسين الصري والبايع الحسن الاشعري انه مشترك لفظا لا معنى ووجوده كلفه نفس حقيقة
 والحق الاول لنا ان انقسم الوجود الى الواجب والممكن وهو ان انقسم مشترك فيه لان العدم

واحد لا يتحقق التميز والاختلاف والتماثل في العدم فيكون تقابله وهو الوجود واحد واللا لفظ
 في الوجود والمعدم احتموا بان محل الوجود ان كان معدوما لم يمتصاف بالموجود وهو
 باطل بالضرورة والامكان موجود في المبدأ واللسل والخواص محل الماهية لا باعتبار القيمة
تذييل لما ثبت ان الوجود مشترك شيئا بغيره في الماهيات لا سيما ان تكون نفسها او لا
 لربما اشتركت الصفات المشتركة في تمام الماهية وان يكون حيزا منها والامكان يجب ان يكون اعم الاخر
 فيفترق في فصل وفصل الوجود موجود فيكون المحسوس اخل في الفصل ويتلصل **المبحث الثالث**
 في فصل التحقق لان المعدم في بعض وليس في بعض وفي جماعة من العقلة ان الشيء يحتاج
 الدفن كلاتاير للفاعل فينبغي في فصل الذات موجودة وتلك المصوبات متباينة بانحصارها وان
 كل نوع غير متناه وانها باسرها متفقة في كونها ذاتا وانما يتباين بالصفات لان الماهية في الوجود
 انما هو الوجود فلو كان المعدم تاما في العدم كان موجودا وهو محال ولا نه اذا وجد متعارفا في شيئا
 فان بقيت كما كانت كان الشيء غيره كماله غير هو باطل بالضرورة وان بقيت متناهية
 مقبوراتا متعارفا وهو محال ولا نه يلزم الاستغناء عن الفل والذوات الالهية فلا يكون قدوة
 والوجود من قبل الوجود اعظم فلا يكون مقدورا والاصناف ليس امران بل على الماهية والصفة والاي
 لزوم التسلسل فتكون الذوات الموجودة غنية عن الفاعل هذا خلف احتموا بان المعدم متميز وكل متميز
 ثابت بالضرورة لاننا نعلم طلوع الشمس عند ان المشرق وكل معلوم متميز فلان الحركة المقدرة لنا
 متميزة عن المتسعة والكل ثابتا بحدود متميز لان بعض المصوبات يراى وقوعه كالذات وبعضها لا يراى
 فتكون متميزة واما الكبرى فلان المتميز هو الموصوف بصفة لا يشار كغيره وذلك مستبعد
 متحققا في نفسه ومعنا لا ينفك بالثابت الا ذلك والحواس المتميز تدركه فينا وقد يكون خارجا
 المعدم متميز بالاعتبار الاول دون الثاني كما تصور المتعدي والكميات بالوجود وليس في منها ثانيا
المبحث الرابع في واسطة بين الوجود والمعدم لان النقل باق بالضرورة ان قولنا الشيء الان يكون
 موجودا او معدوما عناصره في واسطة غير مقبولة وان ثبت انو حاشم واسطة بينهما هي صفة الوجود كناية
 موجودة ولا معدومة ولا معدومة وسماعها بالحال واجبه بان الوجود لا يوصف بالوجود اما ان لا
 التسلسل واما ثانيا فلان الوجود كل ذات له صفة الوجود ما هو ليس بذات فلا يوصف بالوجود
 ولا يوصف بالعدم للتغاير بين الوجود والمعدم كل ذات ليس له صفة الوجود والحواس
 الفاظ ثانيا تحصيل الوجود والمعدم بالذات ولا يلزم من عدم انصاف الشيء نفسه ونفسه

نوت واسطة بينه وبين نفسه **الفصل الثالث** في مباحث الوجوب وتقسيمه **تذييل**
الاول الوجوب والامكان والاستناع من المصوبات المبدئية ولا يخفى انها ثابتة بالذات
 التسلسل موجود المعدم ولا نه ان نسبة تنقضي على وجود المتبئين فالوجوب والامكان
 متساخران عن هذا الوجود هذا خلف والاستناع يتوقف على ما لا يوجد فلو لم يكن موجودا واشت
 الا بالامكان في الخارج والام يق فرق بين في الامكان في الامكان الشيء وهو خلا لان
 التمايز يقع في الاحكام القليلة كما يقع في امور الهيئته ولذا فقه ذلك الشيئ ان كان الاستناع
 شوقيا **المبحث الثاني** الشيء الواحد لا يكون واجبا لذاته ولغيره لان الواجب لذاته يستغن
 عن الغير والواجب لغيره غير مستغن عن ذلك الغير فيقع النقصان والواجب لذاته
 بسيط لا مقارن كل مركب الى جزءه وجزءه غيره ووجوده نفس حقيقة لا يزل كان زائما
 عليها لكان يمكن لا نه حينئذ تكون له صفة وكل صفة متفجرة الى الموصوف والناهي باطل
 لان المؤثر في ان كان غيرا منه تعالى لم يقارنه الى غيره فيكون ممكنا وان كان هو ذاته
 لزوم ما هو المعدم في الوجود او وجود الماهية سر بين او الدور **المبحث الثالث** الامكان
 واجب للماهية والاجازات مقابلهام الى الاستناع او الوجوب وهو محال وكل ممكن الوجود
 فانه لا يوجد ولا يعدم الاسباب ففصل لا تخالفة ترجيح احد الطرفين المتساويين على الاخر
 لا يخرج مع ذلك السبب يجب والافات في الاستواء اثنى الى غيره وان خرج امكن وقوع
 المرجح مع الاولوية في وقت وعنده في اخر واحصا من احد الوقتين بالوجود ففصل الاحتياج
 الى سبب غير الاول فلا يجوز ان يكون احد الطرفين له ولا كان علة الاحتياج الى المؤثر ايضا
 العقل به عنده وباتقانه عنده ولا يجوز ان تكون هي الحدوث كاد هي اليه بعض
 ثلثا من التكوين لا نه كيفية الوجود متساخر عنه والوجود متساخر عن الاتحاد المتساخر عن الاحتياج
 المتساخر عن علة الاحتياج فلذلك نشي الحدوث لم يصب تقدم الشيء على نفسه بل **تذييل**
 لما ثبت ان علة الاحتياج هي الامكان وهو ثابت للباقي ثبت معلوله وهو الاحتياج لا المؤثر
 وذهب بعض تلامذة المتكلمين الى استغناءه واحتجوا بان المؤثر ان لم يكن له فيه اثر كان مستغنيا
 قطعاً وامكان له اثر فان كان هو الوجود المحض الحاصل الا انه محصل الحاصل وهو محال
 وان كان امرا حديدا كان الثانية في الجديد لا في البات فيكون البات مستغنيا والجواب منع عن
 الملازمة الاخرى لان البات في فقر الى البقاء الجديد **المبحث الثالث** في تقسيم الوجودات وفيه

مقتضى ان **الاول** في التقسيم على دأى المتكلمين قالوا الوجود اما ان يكون قديما او محدثا لان
 لم يكن لوجوده اول فهو القديم وهو متعال وان كان لوجوده اول فهو المحدث وهو ماعداه
 قد يفسر هذا القديم بان لا الذي لا يتغير لعدم المحدث فاسبقه لعدم زمانها حيث نشأ **الاول**
 مباحثا القديم بمعنى قولنا امتعته قديم هو ان الوقت زناه زمانه لا زمانه لانه لا زمان له
 الله تعالى مصاحبا لها ولا يتغير في القدم والحديث والزمان والالكان للزمان زمان اخر فيحصل
 ليس القدم والحديث من الصفات الثبوتية بل من الاعيان بجهة الذاتية والالزم التسلسل خلافا
 لعباد مذهب سفيان اشعري في الاول والكراميه في الثاني **المبحث الثالث** في خواص القديم لا يمكن
 اسناد القديم الى المحدث الاختار لان الفاعل بالاختيار انما يفعل بواسطة القصد والاختيار وانما
 يصح بوجوب القصد لا معدوم لوجبه ولا يصح توجب له موجود ثم يصح اسناده الى الوجود الثاني
 الحكاء والمتكلمين يرتفع بهذا التفضيل والقديم لا يصح عليه لعدم لانه اما واجب لذاته او معلوله
 نظاما وبشرط تديم وعلى كل تقدير يستحيل عدم علة فيحصل عدمه لا يقال لم لا يتوقف على شرط
 انه يجوز ان والشرط الذي لا يكون عديما فيعدم القديم لعدم شرطه لا نقول المقتضى لوجبه
 ملكة ذلك لعدم اسرهما القديم لا معلوله لانه فيهما ولا علة لاستحاده صدورا زمانين معلولة
 واحدة والقديم لا يجوز ان يكون اكثر من واحد لان واجب الوجود واحد في ذاته وعلى اياته بناء
 الموجد باستعدته **المبحث الثالث** في خواص المحدث لما كان المحدث هو الموجود وهو القديم
 كانت ماهية موصوفة بالاسم فتكون ممكنة بالضرورة وكل ممكن مقدر لا غير وكل محدث مقدر
 الى الغير واشتباه لا يخل لكل محدث مادة ومدة سابقين عليه لانه قبل وجوده يمكن ان لا كان متعقل
 وليس هو لما هيته المعنوية فلا بد من عمل هو المادة وقبلية لعدم تسديع موصوفا لها وهو
 الزمان وهو خطأ اما لا فلا فلا مكان عددي لما بينا والالزم التسلسل لما بينا فلا فلا ان الما
 مغايرة للماهية والامكان صفة للماهية فكيف يصح موصوفا لغير الموصوف والما قبلية فلا
 اعتبار بها لا تتحول في الاعيان والالزم التسلسل وايضا فان الزمان تعرض له قبلات عديرات
 خان انقصر كل موصوف به الى زمان انقصر الزمان الى زمان اخر ويتسلسل ولا ما للطلب **المقالة الثانية**
 في التقسيم على ما لا لا الوجود اما ان يكون واجبا لوجوده لذاته وهو متعال خاصة واما ان يكون
 ممكن الوجود وهو عشرة الجوهر والكم والكيف والايمن والنجس والصفات والمالك والوضع وان
 يتفعل وان يتفعل فاحسنها جوهرها تسعة اعراض لان الممكن اما ان يكون في موضوع اعنه على يقوم
 بمائة

بدا انه مستغن عن الحال فيه وهو العرض واما ان لا يكون وهو ان يكون في محل وهو الجوهر فان
 كان محلا له فهو المادة وان كان محالا فهو الصورة وان كان مركبا منها فهو الجسم وان كان مجردا
 فهو النفسان تعلق بالجسم تعلقا تشديدا والافعال تعلق بالجوهر هو الموجد لانه موضوع والمادة هي
 الجوهر القابل والصورة هي الجوهر المتصل بذاته المحل في المادة والجسم هو الجوهر القابل للابعاد
 الثلاثة القاطعة على زوايا قوائم والنفس كالولجيم طبعي الى ذم خيوة بالقوة والتعلق جوهر
 مجرد عن الجسم جلالا وتديرا ولكم هو القابل لذاته المساواة واللامساواة وهو ما متصل
 هو الخطا ان انقسم في بعد واحد والسطح ان انقسم في بعدين والجسم ان انقسم في ثلثة
 ابعاد والزمان ان لم يكن قارا واما متفصل وهو العديد لا غير وكيف هو العرض الذي لا يتغير
 لقوى على تصور غيره ولا يقضي التسعة واللاقية في علمها قضاء اوليا وانواعا رابعة
 الكيفيات المحسوسة ان كانت داسخة فهي الانفعالات والاشهر الانفعالات والكيفيات
 الحسية بالكميات اما المتصلة كالاستقامة والاعضا وانما المتصلة كالزوحية والفردية
 الكيفيات الاستعدادية فان كانت في الرفع فهي القوة والافعال الاقوة والايمن فبها التي المكنة
 والتي نسبة الى زمانها وطرفها والمضاف هو النسبة المتكررة والمالك هو نسبة المالك والوضع
 هيته تعرض للجسم بسبب خفية اجزاء بعضها لا يعنى ونسبة اجزاء الى امور خارجة عنه كالقيام
 والاشتكاس وان يفعل هو التامير وان يفعل هو التامير وان يفعل هو التامير وان يفعل هو التامير
 التسلسل والكم هو الجسم والخطا والسطح وهي جواهر اربعة الجب فيها والكيفيات الحسية
 بالمتفعل فرع على ثوبه وليس بالالزم قيام العرض بتجليه والتي وبقية من الشبهات كانت
 شوبتية لزم التسلسل **المبحث الثالث** في البحث عن اقسام الموجودات وفيه مباحث
الاول في ماهية الجسم ودعم المتكلمين ان الجسم موصوفين جواهر اربعة وكل واحد منها ذو وجود
 لا يقبل التسمية بالفعل ولا بالقوة يتألف على نسبة ما بحيث يحصل له طول وعرض وحق والحكماء
 ذهبوا الى انه موصوف في المادة والصورة والبحث في هذه المسئلة يتوقف على ثبوت الحركية
 الذي لا يتغير في وفيه وقد استدل مشهور بوجهه **ا** ان الزمان سبب ما من منه مستقبل
 في زمانه زمان ومنه حاضرا ان كان مقسما لم يكن كله حاضرا ههنا وان لم يكن مقسما لم يكن
 المقسوم مقسما ان انقسم لزم انقسامه لان الزمان الذي يقع فيه نصف الحركة نصف الزمان
 الذي يقع فيه كل الحركة وقد فرضنا ان زمان غير مقسم فاما ان يقع فيه ثلاث الحركات في ذلك

الزمان غير منقسم لانها لو انقسمت لكانت الحركة انصفت نصف الحركة الاخرى فان تكون الحركة
 التي فرضت غير منقسمة تنقسم نصف فثبت وجود جزء لا يقسم من السان وهو المطلوب **ب**
ب النقطة ثنى ذو وضع لا جز له فان كانت جوهرها ثبت المطلوب وان كانت عرضا فلهذا
 انقسم لان انقسامها لان الحال في النقسم ينقسم لان ان كان على جميع اجزائه كان منقسما بالضرورة
 لا تتحالة كون الحال في احد الجزئين غير الحال في الاخر وان حل في بعضها لم يكن في بعضها فلا خلاف
 وان كان غير ينقسم ثبت المطلوب **ج** اذا وضعنا كوة حقيقة على سطح مستو لا تقبل بالانقسام والا
 كانت مضاعفة فاذا حركت حتى انتهت الحاضر السطح كانت ملاقة له فبقطر عقيب اخرى وهو المطلوب
 واجه الثانون بوجوده **د** اذا وضعنا جوهر ثلثة تماثله فالسطح المحييط بالجوهر من الخارج لم يتغير
 وهو معلوم بالطلان وان حجبها كان الجانب الملاصق لاحد الطرفين غير الملاصق الاخرين لم يتغير
هـ اذا فرضنا كوة حركت كالكات الدور على نفسها فان كل جز يقسم على سطح تلك الكوة فقد كان كدور
 واحدة واذا فرضنا جزء على المنطقة حركت جز غير ينقسم والقريبان حركت متساويين وان
 وهو ضروري للطلان وان لم يتحرك اتصالا لم يتحرك التشكيل وان تحرك اقل من جزء ثبت المطلوب **و**
 اذا فرضنا خطا لم يكن ثلثة جوهرهم وضعنا في طرفيه جوهرين وتحركا تلاقيا على شصفتا الثالث
 فانقسمت الجسمية **ز** المربع المركب من ستة عشر جزءا يكون قطره من اربعة فان ثلاث سادس
 القطر الضلع هـ وان تباينت فان اتسع ما بين كل جزين لاخر سادس القطر الضلعين هـ شكل
 الحار وان اتسع اقل ثبت لانقسامها **ح** اخرى من الطرفين ذكرناها في نهاية المرام **الحال الثاني**
 في ابطال حجة الحكماء في اثبات المادة قالت الحكماء الجسم البسيط واحد في نفسه متصل لا يتأخر
 من الجواهر افراد ولا شك في انه قابل للتقسيم وهو عدم الاتصال عما سنذكر ان يكون مقصدا
 فاقول ان كان هو الاتصال كان الشيء قابلا للعدم وهو حال اجتماع القابل والتقبل وان كان شيئا
 اخر ثبت المطلوب لاننا لا نفي المادة سواء فلا اعتراض من وجود **د** المنع من وحدة الجسم وقدر
 على نفي الجزاء الذي لا يقسم **ب** ان الانقسام المعلوم شبيه انما هو الفرض دون الانشكال والاول
 لا يقتضي شئ من المادة بل الثاني **ج** لا يلزم من اجتماع القابل والمقبول مطلقا اجتماعهما في الوجود
 فان مثل هذا القول لا يتوقف على الوجود المراد به ان كان اتصالا شئ مقبولة ولا شك
 في ان الماهية الممكنة من حيث هي مغايرة للوجود والعدم وقابلة لها ولا يلزم من ذلك استحالة ذلك
هـ المادة تنقسم بانقسام المادة فلما افترق في انقسام الصورة المحل انقسمت المادة

مادة اخرى وتسل **البعض الثالث** في الاعراض العرض ما ان ينقسم المحل لا غير هي الكيفيات
 المحسوسة والاكوان واما ان ينقسم المحل لا غير هي الحسية وهو الحيوة وهو شئ وطها وهو تنقسم
 القدرة والاعتقاد والظن والنظر والارادة والكرامة والشم والنفرة والام والذرة وهما
 من نوع واحد اما الحواس اما بالبصر وهي الضور واللون واما بالسمع وهي الاصوات والحرارة
 واما بالذوق وهي المطعم واما بالشم وهي الرائحة واما باللمس وهي الحرارة والبرودة والصلابة
 والليونة والمقل والحفة والصلابة واللين واما الاكوان فهي الحركة والسكون والاحتواء والاحتراق
 فليثبت عن كل واحد من هذه الاقسام على سبيل الاختصار في مطالب **الطلب الاول** في البصر
 وهي بالذات شيان الضور واللون اما الضور فقبل ان يجسم الحركة بحركة الضيق وهو خطأ
 الاجسام في الجسمية واختلافها في الاضائة وبعدها والحركة ممنوعة بل تجوز فيقول المقاتلة وقيل
 اللون فالظهور المطلق هو الضور والحفاء المطلق هو الظلمة والتوسط هو الظل وهو خطأ
 لا شئ السواد والبياض في الاضائة واختلافها في ما هيها بل الحق ان كيفية شئ منسوبة
 هذا الجسم الكثيف تحصل عند مقابلة المضي منه اولون وهو الظل واما الظلمة فهي
 عدم الضور عما من شأنه ان يكون ضيفا وقال بعض المشركه انها معدية لاها محسوس
 والمضمر كاذبة واما اللون فعند المعالجة ان جسم السواد والبياض والحرمة والصفره و
 الخضرة وجعلوا الجوان سكرية منها والبياض المسمى الغيرة وبعض الاقال جعل الحما هو السواد
 والبياض واما البياض فانه يحصل عند معالجة الهواء للاجسام السعانة الصغيرة كانه زبد الماء
 والبيج وهو خطأ لانه محسوس فيكون وجوده فخم قد يكون بعضا سائيا لك وقد يكون غيره
 كانه بياض البيض المصلوق يرى ابيض مع ان المادة تحرك فيضها شئ لانه بعد الطبع متصل
 وانفق الشيطان على تجزئته على الحجة في قدره هاله وانما من كل جسم متحرك ان
 الهيئة المحسوسة من احد السوادين هي المحسوسة من الاخر وهذه الاجناس متضادة اما الزاد
 والبياض فلهما اما الزاد فاما في الصدين غاية الاختلاف وجوز المضي بجملة من
 الاوائل احتواء السواد والبياض كانه الغيرة ولا يقسم اللون لان ابيته خلافا لغيره اما في ما
 نشتمس في الملازمة فظهر لحي ان تتعلق قدرته تلك بالوانا وتنع من مقادسة وقال بعض
 السعدايق ان مقدارها لا انقسم بحجم المحسوس فظهر كانه وجودا فوجب قوله ان الضرب
 يضعف ان تلك حمة الدم حيث ان في الضرب لا يقع متولد لان الاسباب المتولدة معرفة

ليس فيها ما يولد. وذهب الجفاديون الى انه يتولد عن غيره من الاولان وهو باق الحكم بان
في هذه انا فانيا هو ما شاهدنا. والا لا يتوقف وجوده على المصروف فلا يلازم من الحكم القطعي بقاء
الاولان في المظلة التي بنا لانرا في المظلة وليس لان المظلة في كيفية فاعنه عن الابداد والانساني
البعيد عن الزمان والقرين بها كليا في عدم الروية وانما باصل تلك المقدم فلم يبق الا عدمه والحوادث
من الحاصل عدم الروية لعدم الشرط الذي هو المصروف. **الطلب الثاني** في الاصوات والحروف
وقبلا بياصم النظام المان المصوت بهم ينقطع بالحركة فتعده بالثبات في الالاذن وهو خطاهات
الاصنام مشتركة في الحقيقة وفي كونها كالموت وبصورة وليس الصوت كذلك وقيل ان الاصطكان الاص
المصلبة والقلع او القريح او تخرج الهواء والمحل بطلان الاصطكان والقريح عامة والقلع تفرق في القريح
حركة وكل ذلك سفر بخلاف الصوت فمسموعة تخرج الهواء لا يغيره قال هو معين بل حالة تشبهه في
الماء الحاصل بالذات المستعمل بعد صدم من سكون بعد سكون وبسبب التخرج اسطر غيف والقريح
او تفرق غيف هو القلع هو متقد واما الصدور باختيار وان كنا لانفعله الا بسبب هو اعتماد
ويحصل بقاءه والالاد كناه في الزمان المات والمات ولم يكن سماع زيد او من يسبح على قفا
حروفه المحنة ويتوقف الاصا على وصول الهواء الحاصل له لاسمح الصياح ليل صوت المؤذن على
الماء من جانب الى عنده بوسا الرياح وقيل بالبع لان حال كل واحد من الحروف المائل واحد من اجزاء
الهوى فيجب من تكلم بكلمة ان يتكرر سماعها السامع الواحد بان تبادى الرصا حذرا كثيرة من الهواء
او الجوع فكان لا يسبح الكلام دفعة واحدة الاسماع واحد لان الجميع لا يتقبل دفعة الا لاسماع واحد
ولساع من راي اللسان مع تغير الشكل عند صدم اللسان في الاصوات متماثل في مختلف واختلف
في القصاد فذهب الشيخان الى فصل ما اختلف منها وتوقف قاصوا القضاة وابوعبد الله في ذلك
واذا تخرج الهواء وقادم ذلك التخرج جسم كحل واحدا المسبح تزد ذلك التخرج وبغيره لا خلف
ويكون شكله شكل الاول على هيئة حدث من ذلك صوت هو الصدا واما الحرف فهو هيئة عارة
الصوت يتميز بها عن صوت اخر شكله في الحقة والنقل غير ان المصروف وهو ما صوت وهو حرف
المد واللين ولا يمكن الاستدراك بها واما صامت وهو اعادها والكلام هو المركب من الحروف
المنقطعة على نسبة مخصوصة واختلف الشيخان فقال ابو هاشم انه هو الاصوات المخصوصة وبطل
الرجل انه زان على الاصوات وذهب الى بقاء الكلام دون الصوت وانتهى مصوبا عند ثباته
الصوت له وذهب الشاعر الى ان الكلام معنى في النفس قائم بالتمسك بهذا وعابا بالكرامية

المشهور

اشبه الكلام النفس قائما لا شاعرا والخا اشر عند المد على كلام خفي بفعله استعالي في داخل سلك الحروف
يفعله الملك باسمه تعالى واختلف قول الجليل فيارة جعله نكر او اخر ما اذا اعتقاد بانه انظر ومنع
من كون كلاما والقبض عند ايهاشم معنى يوجد في النفس بعد المد على انه قول مخصوص لا بد فيه من
اعتقاد مقصود ان من مال لبيب كان كذا واعتقد انه كان ينتفع به وقصد الى هذا القول بال
متن والاصل هو القول واعاد شرط لان اهل اللغة عتده من اقسام الكلام **فدنيب** اختلف
الشيخان فقال ابو علي وابو الهذيل الحكاية هي الحكاية لانها حيل الكلام بمعنى بقاء غير الصوت وجملا
المراد بالقرينة الصوت وبالمرة والحرف الباقى وقالوا بان هذا المسمع نفس واحدة استعالي
اثبت ابو علي الكلام موجود في الحلق بغيره كما يجب وجود الجوهر في جهة بغيره فقال اذا كان متوقفا
وحده الصوت اذا كان محفوظا مع الحفظ اذا كان مكتوبا مع المكتبة فثبت مع الحفظ و
الكلام كلاما كما اثبت مع التلاوة لان المسمع لو كان غيرا واحدة استعالي لطلعت الجوهرة اذا
كان احدا فادرا على الاتيان بمثله وقال ابو هاشم الحكاية غير الحكاية لان الكلام غير باق فالمسمع غير
ما وجد استعالي ولو كانت الحكاية هي الحكاية كان من جهة النار غير حذرا ولو كان في المكتوب
كلاما لكان سماعا وكذا الحقة **الطلب الثالث** في الطعوم والارواح للجسم اما ان يكون عدم
الطعم الحقيقية او احسان يكون له طعم في نفسه كمنه لشد كاشفة لا يحلل شئ في الحظ
اللسان في الاحتيل في تحليل اجزائه وتلطيفها الحس بطعم مثل الحاس والمديد ويسمى التقدير اما
ان يكون ذا طعم وبسائط الطعوم ثمانية لان للجسم الحس الحاصل للطعم اما ان يكون لطيفا او كسيفا
او معتدلا او قاطعا في الثلثة اما الحرارة والبرودة والقوة المعتدلة منها ما لها ان فعل في الكسيف
عدمت الحرارة وان فعل في اللطيف حدثت الحرارة وان فعل في المعتدل حدثت البرودة والباردة
ان فعل في الكسيف حدثت المقوصة وان فعل في اللطيف حدثت الموصدة وان فعل في المعتدل حدثت
القبض والمعتدل ان فعل في اللطيف حدثت الدسوة وان فعل في الكسيف حدثت الخلاوة وان
فعل في المعتدل حدثت القامة والعقارة جعلوا السبا فاصحة الخلاوة والحموضة والمرارة والحرارة
والحرارة وقد يجمع طعمان في جسم واحد كالمرارة والقصور في الحصى ويسمى اشارة والمرارة والملاحة
في السجدة ويسمى الرطوبة والمرارة والقصور والحرارة في الباذخجان والمرارة والقامة في السندباد
وليس الطعوم مقدرة لتلطيف عليها البقاء وشرط قاصي القضاة في ادراك الطعم ماسة الهادحل
العلم ولم يشرط ابو هاشم وابو عبد الله خلافه واما الروائح فانها لم يوضع لها اسما لان جهة المواضع

ان نعمل فيه الاعمال اشغ علينا ما نشتد وان لم يفعل سهل حركة لعدم المانع ولعلها لا يتغير
وهذا الجنب الجلب لا يعرض لنا بالية الا قد يوجد لا يتغير شي من هذه الاحاسان ما فعل
عندنا هاشم راجع الى الاعمال الان لم سفلد او على يقول انه يرجع الى انما به اجزا الجوهر وهو
الوقت المصنوع فانه يتغير بالهوا وهو خفي من امر سيرة من الصانع فقام قوله فليس
ما يولد من غير وهو الاكوان والاعمال فعمله وتولدها في غير شرط الماسة **ب** ما يولد
بغير شرط الماسة **ج** ما يولد لا يتغير بل بواسطة وهو لما في الام لا يولد الجواهر التي
تولد انما في يد العقل في جسم الحي والوهن والام مولد عنها ليس في الاسباب ما يولد مثله
سوى الاعتقاد ولا يولد الاعتقاد علينا ما يولد الا يولد اعتقاد اخر به **الطلب السابع**
في الاكوان يكون جسم تحسنا مورارة الحركة فليكون والاجتماع والافتران **النظر**
الاول في الفاعل المشترك بين الاربع حصول الجوهر في الخيز مرثية وهل هو معلل بمقتضى الادب
ابوهاشم لذلك **فصل** **ب** انا اذا حر كنهما او سكتاه فعلا فيه اعتقادا هو الجنب الذي حصل
الحرث والسكون وقال ابو علي انا فعلت ففدا ثانيا في حركة ذلك الفاعل يجب كون الجسم
معد ذلك الفاعل تد على الاعتقاد وعلى الحرث واشتراك في المقتضيه والحالة المحللة وهي الكا
وتفاه بانه المتكلمين لما انا لو فعلناه لعلمنا واجالا وتفصيلا وانما في باطل بالوجه اننا لا نجد
من انفسنا اننا فعلناه البته فاقدم مثله والشرطية ضرورة فان القادر انما يفعل ما يشاء ولا
ذلك لطيفات لم يصح وجوده الا به حصول الجوهر في ذلك الخيز دار وان صح فان اتفق
حصوله في ذلك الخيز فهو الاعتقاد والام يكن بان يحصل في ذلك الخيز او في غيره اخفى بان لو قدر العمل
حبل الجسم كاتبا من غير توسع في قدرنا على ذاته وصورته وانما باطل بالضرورة فاقدم مثله
وبان الشرطية القياس على الكلام ولان صفة الكا تقيده بصورتها التي لا يند لافاع بالفاعل بان الكا
ان القوى يمنع الضعيف من تحريك ما سكته فقد فعل فيها امر زائد على انام بقصد نفسه ولان
القادرين اذا دفع احد هاجرا واحل حجاب اخر لم يكن قدورهما فاصلا لا تتجاذ وتغير قدور
تبادرين وبان الشرطية ان الفاعل كالفعل كما انها لا تو فرما ريد من صفة واحدة كذا الفاعل ولا
الوجود للكان الفاعل اشغ فيه انما هذا هو السالغ من الشرطية والحق ضعيف في نفسه
وبالعل هنا فانه حصل الفاعل اصلا والاند غير معقول في الكا تية لا بالمعارة من الحصول في الخيز او في
الجسم لاخر والقوى فعل اعتقادا بالاكوانا نانا فان الاكوان عديم لاحظ لها في الخيز ونفع كما
دفع

دفع وقدور بقادرين وشغ مساواة الفاعل للعلية مع ان الاصل ممنوع ونفع فعمل انما نرايد
الموجود بكونه بالفاعل **النظر الثالث** في التفرع على قول الهيمنة يكون منه تماثل ومنه تماثل
لما احصى جهة واحدة من الكوان فهو تماثل سواء احصى جوهر واحد او كرا انما كانت في ذلك الجهة
على البدل سواء احصى وقت او ذات لا تتما كرا في المفعول والمتباد ما يصير للجوهر في حين
لا تتماثل الجميع والتماثل ما تماثل وهو الذي يصح وجوده على التعاقب او ما غير تماثل وهو ما
لا يتعاقب كما يكون في المكان الاول على الكون في المكان الثالث وان تعدد الحيل ففعل الكوان
في الجسم فكل الاكوان عند الجهاشم يصح بقاؤها وقال ابو علي واما البديل لا يصح بقاها الحركة
والاصوات سكونا وانما يوهاشم لا الاكوان تدركه مساورة عندنا على ومعه
ابوهاشم والحق انها تدركه بالروية ثانيا وهي مقدمة لنا والكون تولد انما في شرط
الحجورة والام بشرط اشفا الصحة من العمل **النظر الثالث** في الحركة الحركة هي حصول
اول الجوهر في صير معيانات كان في اخر وعند الاكوان انما كمال اول لما بالقوة من حيث هو
بالقوة بان الموجود بالقوة من كل وجه حال بل ما بالفعل من كل وجه وانما بعض الوجه وانما
اذا خرج لا بالفعل فاما فاعا وعلى اشراج دالتا في هو الحركة فوجودها بالفعل الذي هو استواء
الكمان يستدعي قوة بالتحريك واذا وجدت صارت كالا ثانيا وهو بقاها راساير الكمال
التي لا يتحقق وجودها قوة لدى الكمال وقد اختلف في وجودها فالحقون عليها
من المحسوسات ثانيا في دكره جامعة لان وجودها ليس بها كون الممكن في الاول لانه بعد
تغيرت ولا في الثاني لا يقطع الحركة اولا ولا واسطة بينهما وهو انما يرد على بقاها الخيز و
لا بد لها من ستة امور مائة وما اليد وما فيه وماله وما به والريان ولا يمكن ان يتخرج
مالذاته واللبيت بقاء ولا تصح الحركة الا في مكان وقال جامعة من المصنعة انها تقع لا
في مكان لانها تحل نفس الجوهر فلا تفتقر الى غيره كما يكون نعم لا بد من جهة ولو لم يكن استواء
ثقبلا لهدى عند فعله لائق وان لم يكن مكان فقد خرجت لان مكان وهو مبنى على
المكان وهو لا عنوانه ما يمنع اعتداد الفعل من الاول والحركة الكا تية قد تكون في الان
وقد تكون في الوضع وقد تكون في الكم واما الكيفية فهي الحركة في الكيفية كما يشق الجسم من جهة
البرودة ومن مولد لا يماض على التدرج ويعبر عن الحركة الانقسام باعتبار انقسام الزمان فان
الحركة في زمان ضعف الحركة في نصفه باعتبار انقسام الماسة فان الحركة في نصف الماسة نصف

الحركة الى جميعها واعتبارا لتمام التحرك بانها من الاعراف السارية وعند وجوده الموضوع
 الزمان ما هي فيه بالشخصي كون الحركة واحدة به واعتلا للموضوع فربما لا يوجد اعتلا للحركة
 بل اعتلا من احد الثلاثة ماسدوا اليه وما فيه والحركة اسرعية وهي التي تقطع الاطول في الزمان
 المساوي والاقصر والمساوي في الاقصر ما بطيئة وهي باقائها واختلفت فيها فبعضها فبعض
 خلق الحركات من السكون وعدمه فبعضها اول كيفية ثابتة بها والا فظهرت كميات الغرس
 السريع العدد في الغاية وخفيت حركاتها فثبتت الحركات فبعضها الحركات المتعادلة
 منه وما فيه باعتبار العارض وهو اضافة المبدأ او المنهى وان اعتدا لكل كالدرجة والحركة تد
 تكون مستقيمة ومستديرة ومركبة واختلفت في نوع السكون بين المتضادين فاقبلة فم لان علة
 التحريك الوجه موجوده ان الوصول هو غير علة المقابلة فلا بد فيها من ان اخرها بانها غير متساوية
 فلا بد من زمان سكون وهو يثبت على فني الجوهر وعلى امتناع اجتماع الميئين ونفا ما خرون والاعجاب
 وجوع المحركان وقوفه انما يكون لعلته يستحيل عددها لذلها ولا للطبيعة والجسم ونشق ما وجد
 فيه والا لما وجد شئ منها فم في السبب فاجب ان كان وصوله واجبا امتنع وجوده او امكن
 ان كانا معا والحركة اما بالذات وهي بطيئة او قسرية او ارادة او بالعرض كالقوى القوية بحركة
 الحادى واختلفت في الحركة القسرية مع المقابلة فبعضها انما بالحركة اولها اعتدادا لان الاقصر واجب
 حركة ثم تلك الحركة قولد لقضاء او حلت الاعتداد بكون الحركة الى ان ينضم قولد بسبب الضعف
 للصل من الخفوق وقيل ان الحركة فيفيد المحرك قوة بحركة المحركة خصوصية وهي باقية الى
 اخر الحركة لكنها ماخذ في الضعف بسبب مصلها من القوة الخفوق الى ان يبلغ الضعف بحيث تنجم
 القوة الطبيعية فيتم التحرك الى اسفل **الخط الرابع** في باء لاكون ان السكون هو حصول الجسم في
 الجيز بمبعضه في ذلك الجيز بعينه وهذا طائل انه علم الحركة عما من شأنه ان يتحرك بعدد اانه
 ثبوت لا من نوع الحركة اذ لا يارق فيها سوى اتقا، وعدمه وان لم يعلق لان لاكن نسب
 ثابتة وعدم حركة فان اطلق السكون على الاول فهو ثبوت وان اطلق على الثاني فهو عدوى ولا
 يمكن ظلال الجسم ابتداء عن الحركة والسكون اما الحادث حال حدثه فان حصوله في مكانه السكونية
 ولا سكونا ويسمى كونا وقيل هو سكون لان الكون كلها سكونات ويكون بعضها حركات باعتبار
 اخر وقيل حركة والحل محركات والمجتماع هو كون الجوهر من في حيز من بحيث لا يتحلىها ثابته الاخر
 هو كونها في حيز من بحيث يتحلىها او جعل اجزاء على الاثر في معنى فاما على الاكون وهو قول الى على
 اولها

اولا وابوهاشم جعله عبارة عن الكونين اللذين يحصل بهما الجسمان في مكانين بعديين **المطلب**
الثامن في الحيوة وهو عرض قل بدن الحي في شئ من القدرة ما لعل منه شروطا اعتبارا
 المراج رايها بها بقية الحجة كالشئ الواحد ولا يملكها من بنية خصوصية خلافا للاشعرية والاصح
 وهو دعاه في لا يتجزأ احتجوا بان القائم بالجميع ان كان حيوة واحدة لزم قيام العرض الواحد
 مجليين بان تعدد تلكم الدور ان كان قيام البعض بالكل سقوتها على قيام الاخر من العن
 او الترجيح من غير مرجح ان لم يسكن والجواب قيام كل حيوة بجعلها موقوف على مجامعة الاخر على
 قيام العرض بالآخر وكما ان صاحب البنية في محتاجة الى الرطوبة واختلفت حاجتها الى
 الروح فاشبهت ابوهاشم لفقدا بانها عند فقدا الروح ونفا الروح والاشاعت الحاجة
 في كل محل في حيوة تمام لا اختلاف بها ولا تضاد لا اتفاق معلولها طبع بقدرته لثبوتها
 باقية ولا تضاد لها وزوالا عند الفناء باعتبار ان المرجع بالكل لا تفريق البنية فبعضهم
 شرطوا كونها عند البرد الشديد والحر الشديد لوصول الفرقين فيها واشتلا مشاعرهما وعلى
 والكيه وابوهاشم اطلاقا للحيوة لقوله تعالى الذي خلق الموت والحياة والحق ان علم الحق
 عما من شأنه ان يكون حيا بعد انقضاءها **المطلب التاسع** في القدرة وهو عرض يقتضيه كون حله
 ان شاء ان يفعل فعل ما اذا شاء ان يترك فلوك وليت فليس المراج لانه كيفية متوسطة بان الحي
 والبارد فيكون من جنسها فيكون باثيرة من خبرها ثبوتها واثيرة قدرتها مضادتها ثبوتها وهي متوسطة
 على الفعل خلافا للاشعرية والاصح تكليف الكافر احتجوا بان عرض خلافه والجواب ان الصل لا يكون
 وتعلق بالقدرة من اذ هو من القدرة والعلل الغرضية بان من قدر على الحركة عند قدرتها
 بيرة وان لم يتصور قدرته اخرى ولا شلوة ناعول في ذلك والالزام بوجودها معا انما ليس لها
 اولها بالرفع من الغرض بالاول بالخصي الارادة وتعلق سائر افعال المراج بحجة الاكون وانما
 والاعتقاد والصوت والالم ونزول ان القلوب بحجة الارادة والذلة والقدرة والاعتقاد والظن
 ولا يصح الفعل بالقدرة الا مباشرة لمعان يتبدى به ههنا وتولد احوالها من صدور حيل
 اخر تفقد كثرته وقلة عليه املك هل القدرة او تجعله والاختراع محصور بالقدرة مطلقا والقدرة
 الواحدة تعلق بالايضا من من الحيل الواحدة في الوقت الواحد اذا فسد الحل بانها يمكن ان تحرك
 حيا خفيفا غير متناه وتعلق في النفس الواحدة في الحل الواحد بالايضا في مع تغير احوالها ساد كل
 فعل بعينه عنها يمكن ان يحد منه مع السلامة وانما كانت النفس والوقت والحل واحدا لم يخالف في شئ

ما ذكر من الجز الواحد والاعتقالت بالانسان هي لعدم الاولية فيقضي انفاضل من القادرين
 رفع الجبال من الضعيف كما يمكن من دفع القوة المتدوية وتعلق من الخلف مع اتحاد الوقت
 والحمل على الانسان الذي لا يسمع من ان فعله لا رادة ولولا تعلق تدبيرنا جميع هذه
 الارادات المتخلفة لما وجد ذلك واختلف الشيطان بخبرنا بها ثم طوى القدر من الاحداث والتركيب
 مع وجود خلق الى احدها فانه لو وجدنا ما لا يبرح الى كونه فادرا فقط فيلزم مثله في اقليم
 تعالى او تخوي به الى القدرة مع تمامي نسبتها الى الحق لعدم المبدأ او لرجا زنه احدها لجان
 في الثاني نكن التام باطل والاكوان الجسم انما سكنة القدر يكون تدفيل على حال الغير السكن
 جميع فلهذا لا يتاخر من الضعيف فتركه لكن يتاخر ما سكنة القدر على القادر بنفسه وقال
 ابراهيم والكعبة لا يجوز ان لا يقدر به من اخذ وتترك في المباشرة من الاحوال عند منع ان
 لوجها للقوى وما الحان وانما وذلك فيقضي بها زلزلة من الطاعات والمعاصي ومن استحقاق
 المدح والذم ولا نه لوجها زلزلة من الفعل لوجها في داخل داخرا وغيره ثم فاه عن القصور
 فيقلب ذلك الجبر فيقال لا بد من تحديد الكون حاله لا ينبغي استحقاق الذم وفيه نظر من المصير
 في الاول وقبله الاكوان ومع الملازمة في الثاني لا نه معرض لدرجات الخيرة فلا بد من كونه ملازما
 ما دامته عن القدر حتى للذم وان اتحد الاكوان لا نه يفعل ما يجب عليه من الخروج
 كما يتحقق الذم لو وضع ما بعد الاذن ثم حضر عليه ان لم يجد الاكوان فيه وسعت
 المعزلة من تعلق المقدور بالواحد بدين اذ هو من احد خدواعها فنعلم احدها خفية
 الداعي الى قيامه ويعتقد الاخر فيغير فيه فلهذا الاعتقاد عن انفسه فيقع فيه انقيصان واذا
 وجب تغير المقدور وجبا حلافت نليت متاخرة لا متقدمة لان نقضها المتعلقات
 انما يقع اذا كانت المتعلق ما حان ثم يتعلق احدها بالعكس من تعلق الاخر بهذا فجمع في القدر
 لان تعلقه غير مختلف فليس الا لان متعلقها واحد وح تكون متاخرة اذا كانت متعلقة
 وجود الكثير منها في عمل واحد ويجمع البقاء على القدر من غير توقف على جهة المقدور فليست
 مقدرة لنا والا لا يمكن ان نزيد في قدرنا فالجبر عدم القدر عما شانه ان يكون قادرا
 وعند لا مشقة وابر على ما في هاشم اولا انه صفة وهي دية فضيلة القدر فلا نه ليس كون
 احدها عند الاخرى اولى من العكس وهو ضيق لان الاختلال لا يجب الجزم **الطالع**
 في الاعتقاد وهو اما امر ذهني محض فليس فيه دليل للتفرقة بينه وبين غيره بالقدرة
 يمكن

يمكن ان يحكم فيه بنفي او اثبات وهذا الحكم ان يكون جازا او لا والاول امان ان يكون مطاوعا او لا
 لان مطاوعا فان كان يكون تابعا ولا وثابت هو العلم بغيره هو الاعتقاد الحق المستند الى التقليد بغير
 المطايع هو اعتقاد الجاهل وبغيرها فانه ان كان راجحا فهو الحق وان كان مرجحا فهو الوهم
 المتأثر كما اشرت واختلف في العلم فليل لا يجد الادار وقيل انه سلب وهو خطأ ولا يمكن سلب
 اي شيء كان على سلب تقايله فان كان سلبا كان اهم شيئا وان كان ايجابا كان عدمه صا على
 العلم فيكون العلم صا على عدمه وقيل انه انطباع صورة العلم في هذا العالم وبطل بان
 من نفس الحرارة كان حارا وليس بجهد فان الفاضل ليس له حقيقة الصورة والحق انه صورة حقيقة
 تلم بها الامانة الى العلم والتأملون بالاحوال علموا العلم غرضنا لوجبه العالمية لا بقوا سلفا
 للعالمية بالعلم وكما يتعلق العلم بالمرجوح كما يتحقق بالمعتمد كما نعلم طلق الشمس هذا فعلا والقوم حيث
 اوجبا تعلقه بالمرجوح لان كل علم حقيقته ثابت والحواسات الثبوت العلم في الذهن والمخارجي ثم
 العلم ان كان بسيط علم بالنسبة كما تقول ليس له تعالى صفة فبما انه تم نسبة السوا الى البياض
 لئلا كان مركبا تعلق العلم باجزائه الوجودية كما نعلم بعدم اجتماع المصدين فانما يتفعل الواحد واليها
 والاحتياط ثم تنقل ان تلك الاجتماع غير حاصل من السوا والبياض لا تعلم ما به للعلم به كما يراه
 بغيره ان الاصل غيبة الطلاق هو العلم وان حان تقدم العلم كالتقيد المكثرة وفيه تعلقه بنفي
 العالم اشكال من حيث يجب تعلق الاضافة بالتقارير والاعتقاد بان كونه عالما من غير كون معلوما
 او يتاخر الى الجبر في باطل لان التماس بالمالمية والمعلمية يتاخر عن العلم فيدور الى اخرها الما
 لا نفسها داخل ابو البزيل ان العلم يتاخر للاعتقاد والاكوان كل اعتقاد علما وهو خطأ فانما تعلقا
 خاص وقال ابو علي انه من قبل الاعتقاد والاكوان صا فيتمتع اجتماعا وانما تعلقا فلا يتفقدان
 بغير واحد فغيره باطل لا العلم مقدور لما تفرقه امر به ثم المصير بغيره فلهذا تعلقه لما شرطه بالعلم
 في العلم اشق تعلق علم واحد بعلى من وجوب الكبر تعلق العلم الواحد بعلى من سلا من العلم
 اجبالا معلوم من وجوبه وحول اخره لوجها تغايرات فالوجها معلوم لا اجبال فيه والوجها من العلم
 البته ثم لما اجتماع في شيء فلهذا الاجابة للتفصيل والتاخر بين الاعتقاد في المصدين حان في جميع تعلق
 العلم بالعلم واختلفوا في التاخرات انهم بالمعلم وقال ابو عبيد الله في راسخ في انفاة
 انهم يكون العلم على حال او حكم ولا يتصل في العلم بل فيها تمايز مختلف ويجمع تصاد الاعتقادات
 حارة كما جليلين او احدها علما والاخر جلالا العلم منه واجب كغيره احد علما لانه انتم الغوف

الحاصل من اختلاف دلالة الشك واجب فلا يتم بدو ما وكما علم بالكتاب والسموع عند الشكين بالماضي
 انه خصيصة العلم وقال ما هو انقضاء او باسحق ايضا ان عدم العلم بالاسرار التي هي شاهدة بالانتم
 والحق ان عدم العلم بخصولته وما الشك فعند الحق والحق ان عدم العلم بخصولته وما الشك فعند الحق
 والتحقق الشك في حق ما في العلم في حجب ما يمنع ابو اسحق وما هو انقضاء من بقا العلم وانواع
 الاعتقاد اتابع والام يتفق الا بالصدق وانما لا باطل فان احدا يخرج من كون علمها هو وانما
 لما كان العلم هو الحصول وكان الحصول لا يتحقق من حصول الحصول عند اعتبار الجبرين وجب العلم
 العلم بالعلم به خلافا للشكين وافضل الذي هو مناط التكليف عند ما علم هو العلم بوجوب الواجبات و
 استحالة المستحلات والا لكان انكارها من الامر وهو ضعيف لا كان التلازم وانما انكاره
 زيادة على ما تقدم العلم بحسب الحق وقبح الحق وقال انما هو انكره العلم بوجوب الواجبات واستحالة
 التحليلات وتجاري العادات والحق انه قوة من زينة لها هذه العلوم الدينية عند سلامة الحواس
المطلب الثاني عشر في الظن وهو ترجيح احد الجوزين في غير خلافه فانه رجحان الاعتقاد غير اعتقاد
 الرجحان وهو من قبل الاعتقاد عندنا هاشم فان الظن قد يطلق مسلما بلبس العلم والحق انما يلبس بال
 هو ترجيح الكبري محققا في الارادة بلبس الشهوة وقال ابو علي وابو عبد الله وابو اسحق وقال
 القضاة انه معاير الفضل بين حالنا عند الظن وعند الاعتقاد والتحقيق ان يقول ان شئ به لا يتحقق
 الجزم كان مغاير الظن والا كان جبالا وهو ما في العلم اذا تعلق بمصلحة على العكس كما علم بان زيد في
 الدار والظن انه ليس فيها وتقع المصادفة بين افراده وقد تعلق الظن بالظن ومن الظن من
 في قبحه وواجب **المطلب الثالث عشر** في النظر اجود منه بعد ما حدناه فمن في سائر كتبنا و
 هو انه قريب من حقيقته ليس يصل به الا اخره فانه جليح للعلل الاربعة وسنة ما في وهو الحق تعالى
 ومختلف وهو ما عداه وهل ينقضه قال ابو علي النظر في امرين يتصلان على كل وجه بصادق
 سعدا او هاشم لا سيما في اتحاد المعلق في تصاد التعلق والما سبق النظر ان ينظروا واحد عالما
 ولا يجوز عليه البقاء عند اعتدله لخرجه احد من كوننا اظن من دون صدق ان ليس في النظر تصاد
 لا تقدم ولا يصاد غيره الا لا شئ لا وضع بجائزته الا العلم بالمدلول فانه لا يجمع النظر في الا
 لتصادها والام يجمع الظن لانه يصاد العلم وما يتجمل وجوده مع احد الصدين يتجمل وجوده
 مع الاخر وانما لا باطل في ان المدلول يجمع النظر في الاشياء والنظر في الاشياء المتناهية في العلم لا يقال
 يزول عاجزا عن حجب الصدق وهو العلم بالمدلول لانا نقول من ذلك نظره قبل حصول العلم والفكر

ليس

ليس باحدا بل انكار متعدي عيدها النظر ووصفه المطلق بحال وهو قد رزق الصدور
 بحسب القصد والداعي لا مقول عن غيره بالا استقرار الدال على نفي ما يولد
 ولا يصح عن القصد والداعي ولا كانت جميع الافعال متولدة عنهما ولا متنا
 في كونها شديتين لا تتألف تكفي العلة مع وحدة المعلول ولا من الارادة انه
 انه الصدور عنها جازي فلا يتحقق شيئا موحيا ولا الداعي لانه قد تكون علوما ضرورية
 فيكون المتولد عنها ضروريا لا ضروريا ولا عند النظر والادعاء وجود ما لا يتحقق
 وانما قد لا يعلم ضرورة فان من علم ان العالم متين وان كل متينة تحدث العلم علم
 بالضرورية فيكون العالم محدثا وانكار السببية بمتوسطة احتمالات العلم يكون
 الاعتقاد الحاصل عقيب المقد متين علم ليس له ضروري لا اكتشاف فسادا
 كثيرا ولا نظريا ولا التسلسل وذلك الحسب الالهية خفية عن غير باطن ادراكها
 فكيف يحصل العلم بها والمعالج العلم بان نتيجة القياس المفروض علم نظري حصل من مقدمتين
 ان تلك النتيجة لانها بالضرورية الضرورية وكل لا بد من الضرورية فان نتجة
 القياس المفروض علم بالضرورية وهذه النتيجة نظرية مستفادة من مقدمتين ثم العلم بان
 نتيجة القياس المفروض علم بالضرورية بدلي يحصل من نفس نفس قصورها فيقطع التسلسل و
 الصعوبة لا تدل على امتناع حصول العلم عقيب المعجزة واجبا لاحتمالة الخلف الضرورية
 خلافا للاشعرية لان افعال العباد مستندة اليه تعالى فحصل له عباد والضرورية كادبة شاك
 وقالنا انما على سبيل التوكل لانه يحصل من النظر بقوله النظر وهو محجب على طرقتنا
 مع سلامة الاحوال يحسن ان النظر في الحدوث يحصل منه نتيجة الحدوث لا النبوة متلا وقياس
 الاشاعة على التذكر الجمع على عدم توليده لا ينفيد القياس بخصف القياس ولا الترام لو قيل به
 لان عدم التوليد في التذكر حصوله في بعض الاوقات من غير قصد التذكر بخلاف المظهران
 صحت ظر الفرق والاشعرية كما اصل اما الفاسد فقد اتفقا على عدم توليده الجبل والا كان
 الجاهل معددا لان الحق لا يحصل له الجبل بنظره في شبهة المجل ويتحقق بالمجل لو نظر في ذلك
 الحق فلا بد من حقيقة القدرات وصحة النظر بصفة توليده وهو جزو التصدي ويصدق قبله انه
 حصول الجزاء الماد عروفا به بصادق او صاد احداهما ولا بد من الاول والثاني في العقل في
 النظريات واثبتا لما فيهما متغايران تغاير الحال الجبل والتسلسل لانه لا بد من الاخر اما المادية لا

ظننا

النفسانية محددها على من نفسه وجدا ناضرا ويراها كذا وترى هذه هذه الادراكات والادراكات
 بعد ركن حقا ولا يصح وجودها الا على خلاف ارادة والكره عند سبق العتلة ولا بد لها
 من حيوة وبنية ولا توجد في اكثر من محل واحد وان اشقرت الى البنية ولا تقسم كثرها الى
 زيادة انها البنية خلافا للكيه القوة شهوة المرض الضعيف وتعلق الشهوة بالهوى لا يوجب
 مقبها كالمقدرة بخلاف الاداة لتعلقها بالهوى والحسن على حد واحد فلو تجتفع الجميع ولا يتصل
 الا بالمدرجات لا يصفى عليها بالوجود بل وبالمعنى على ان يدركها من غير حصول الشيء كونه
 مدركا صح تعلق الشهوة بالنفزة به ومعنى اشقرت اشقرت لا يتصل بنفسها ولا بما يقضي وجوب
 على غلبه لتعلقها بالاداة وليس باقضى والاداة عندنا الا بالصدق لكن احدا قد يخرج عنها الاداة
 وهما سقنا ما لا يمنع احدهما ولا ضد لهما لا يمنع اثبات معنى لا حكم له معلوم ان ادراكه
 من ادراك الشيء فلهذا يبرهن ادراكه فقام من الادراك الحقيق وهذا هو لا يقصر الى ادراك
 وثباته على الشوق من اتحاد المتعلق باذا اختلف المتعلق في الجنس اختلفت الشهوة كالحل والخلل
 فقامت شهوة للوصف فلا يقاها لان شرط تضاد المتعلقات اتحاد المتعلق ومعنى يقاها
 عاقلا وليست الشهوة والنفزة مقيدة لثبات الادراك الواحد منها بفعل شهوة لما هو ماد عليه
 من الماكول الحسن عند تقدير ما اشتبهه قويا من الطعام الرقيق وهي اصل المنافع فان الحى
 انما يتفقد بادران ما يشبهه وهي من اصول النعم اذ لا يكون الاشباع بالحيوة من دون الشهوة
 التمكن من الشهوة **المطلب الخامس عشر** في اللذة واللام وهما امران يدركهما كل عاقل يعرف
 بهما رين غيرهما فلا يمكن تفرقهما تفرقها بالذلة ادراك اللام واللام ادراك المنافع
 وهما جريان وذهب لوكرا الى ان اللذة عند الحماة الطبيعية بعد الخروج عنها وفقدان
 من اللام ناضرا ما بالعرض كان بالذات اذ الادراكات اعاجيل بافضل الخاصة ويقضي بتدبر
 حال ما يتحقق عنها هذه صور جميلة لم يكن له شوق بها ولا حتى يحصل تلك اللذة خلافا عند
 الم الشوق وعند ما قيل ان سبب لا يفرق اتصال وهو غلط لانه على وهما في اللذة
 كاللذة ومنه عند قطع الاصبغ لسرعة وقطع فاذا لم يكن والخدر بل من المزاج المختلف
 والنفق يتبعه الحركة للكون وعدم السمع الحرس وعدم الضاء للوجع خلافا لان الكون عند
 عدمه وليس عدم الحركة سببا فاعلا بل بعدا عندنا السكر من سبب اللذة لافضل عند الحركة
 شرط لعدم الضاء والخرس على الوجع بسبب سوء المزاج وحصول اللام عنما تفرق لا بد له

ان السبب لا يقتضى مرين الام واللذة خلافا للكيه لان الحقيقة انما تدرك من واحد كالحكمة
 فانها ترجب اللذة واللام لكان سلبا واختلف الشيطان بشرط ان يولى والكيه في هذه الحيرة
 ولم يجوز ادراكه من الجواد وسبقها في هاشم وجوز وجوز وجوز في الجواد لكن لا يسهل الام لان
 التسمية بذلك تقتضي حصول النفزة عن مع ادراكه فالحق الاول وهو مقتضى ان القوة يجب
 احراقها الا ان لا يقع منها الامتولدا وكذا اللذة عند ابره هاشم لا اتحادها في الحقيقة ومنه ان يولى
 من قدرنا عليها هالام غير باق اذ لا مثله يفيده كان يفي بمقادير الحل اذ لا شرط له عند ابره
 هاشم سواء وكله تقاتل لان ان افرد في مقتضاها ادراكه على الحيوة في محلها **المطلب السادس عشر**
 في الادراك اختلف الناس في ما فعندنا ما نال دليل الحين انما يدركه عن تأثير الخاصة والحاصل
 منه هو علم خاص وصداقها تايها نرفع مقايير العلم لتأثير الخاصة للفرق بين حاله العلم بالشي
 حال ادراكه وبعده وينقسم بانقسام الحواس الخمس والوصف هذه الصفة الخاصة دون اجزاء
 خلافا للبشرنا المعبر بالحواس بل رتب بها ولكن صفة الادراك لا يصح وجوبها اليها ما ثبت بان
 الهندل الادراك معنى وجعل كونه احد ادراكا هو قول عليه وهو يحصل كونه جميع ادراكا
 المقيدة في الادراك فلا بد ان يكون المدرك يتفقد تلك الغاية وهو من هبة الاشعة ولم يحصل ابره
 هاشم معنى بل جعل احد ادراكا كونه حيا ووجود المدرك وصحة الحواس ورفا الى الخلق
 يكون ادراكا كونه حيا وهذه الامور تكون شروطا في انضمام كونها كونه مدركا وهو الحق
 لان كون المدرك مدركا صفة تجب على كل صفة وكل صفة تجب على صفة فانما يتفقد عن
 تقييدها ان الحقيقة لوجودها نفسا وادراكا اولها انما لم تجب على تقدير الحقيقة من ان الفسطة
 لتقوينا ان تكون حصة من اجبال شاهقة واصواتها لاند الحواس صفة والمواضع من رفعة والسر
 حاصلة ونحن لا نذكرها ويراها بالخاصة جسم ذنبية خصوصية لانه على بنية الحيوة من ذلك
 به بالادراك بغيره ولا يراى بذلك محل فيه حيوة ولا لزمه جميع الاعضاء ان تكون حواسا و
 لهذا الغاية فحقا هاشم النفس حاسة لان محل الحيوة كبر لانه مقتضاها ان الحرارة والبرودة
 وهو غلط لا خيال اشراط بعض الحواس بامورنا نرة على بنية الحين دون البصر وصحة
 السرافع من غيرها لان الحيوان مركب من عناصر وصلها بمقدارها وقها من اجزاء وفيها و
 جبروج مضى عن الاعتدال وتعالها فيجب مقتضى الحكمة الالهية ايجاد قوة سارية في جميع اجزائه
 ليدرك بها الماتى فيحرر عنه وهو النفس وغيره كالذوق والشعر والجليل دفع رديع النفرة

اسبق من جلب النفع ويجب على الحيوان ان يكون له قوة لس ان تكون له قوة حركية ليقر من اللام ويبعد
عن المنافع وقوة اللسان ربيع الحاكمة بين الحار والبارد بين الرطب واليابس وبين الصلب
واللين وبين الحسن والانس بنا على ان القوة الواحدة لا تصدر عنها امران وهو ممنوع و
خاصة اللسان حاله هو الواسطة من شروط الواسطة الخلو من الكيفية التي يوردها الى
المدرك فيفعل حبا فيتم الشعور به فلا يربطه احد انما احاسا ثابت بعض الاوائل
الحس لسانا لئلا يضر بقربها من ملاها ويعد من مبادئ الحجة ضعيفة والمطلوب مستبعد
الدون فيفقر الى الرطوبة للسان المنعشة عن اهق المعبية ولا بد من خلوها عن الطعم لا
لم تؤد كما ينبغي كالمريض وهذه الرطوبة هي التي ان تفعل عن ذي الطعم تم تعوض في اللسان
تخالطه بالاصاس بواسطة وان لم يدرك بواسطة انتقال اجزاء ذرى رائحة تتخلل بواسطة
التخزين في لسان الهواء المتوسط ومصل الخلقوم لان ذلك يوجبها ويفعل البراء المتوسط
تلك الكيفية ولا يفسد طراحتها عند كثرة الشايف ومن جعل اشم يتعلق بالشمع حيث هو
في الفم ولا بد من ذم رائحة من اجزاء الطيفة تامة لا خلطا بها الهواء لهذا لا تدرك الرائحة
من قطع العود لا تعبها لم يتقبل بانها والشمع يفسد الى وصول الهواء النجس المنضبط بين كاه
قارع ومقرب الى السطح الصاخر عند الاكل والنظام لا يكتفي باله على ولا قد يسيء رايها
واختلف فيه الا ان كل بعضهم قال انه يحصل لانطباع صورة المنة في اللسان واخرى يخرج
شعاع من اللسان يصعد بخروط الشكل راسه عند البصر فاعادة عند المنة وهو اقرب الى نظام
لكنه حصل الفيلط عند اللسان لان حلقة الخاتم انما تربت من اللسان قريبا كبر ما هي عليه لان الشعاع
يفضل متعاقبا فيعمل لانه سبعة الملققة فاما تباينها راسا صغيرة لا تستدق النظر في الاخر
واقول ان سدى ما ظن ان لسان الطبع العظيم في الصغير ولا بد ان كان لانطباع لما ادركنا بعد
نكنا لانما القريب على قرب ولا بعيد على بعده ولان الحاجز من بين ان كان جمعا استحال
ان يلاقي بعضها كثر لا يتبع خروج جسم منها القطار من بين مع صفها واتسع ان غرنا انما
عندكم والاستحال عليها الاثقال ولان حركتها ليست طبيعية والا كانت الحجة واحدة ولا حجة
لانها ما جبر لها ولا ارادية قطعها ولا تالافا يحصل مع حصول الاهمية القوية القابلة للاشياء
الكتاب من غير شوش في بل الحان تماثلة اللسان مع حصول اثره سبب معاد ويجب
للاذنان ان يلاذوا بالحق في حقا يتوقف على عشرة امور الحاسة وكثافة البصر في ان يكون له لول
صند

ورقوع الضوء عليه والبالغة وحكيما ربا ما وسقانة المتوسط وعدم افراط الصغر والفضل
والقرب وتقدر على الالة الانحصار وعدم اقتران ما يوجب الخلط مع حصول الشرايط بحسبها
عند الادراك والمقابلة بالضرورية خلافا للاشهر به فليست اجزاء المعيد متساوية الوضع عند
الحركة لان العود المعرض من العين على القاعدة المفروقة عند الحركة اقصر من الطرفين لانه
يؤثر الحاد وهو اقرب من ما يمتدح وسبب صفه اما انطباعه في زاوية صغيرة بعد الخط من الطرفين
او لفرق الاشعة فلا يحصل الاذنان التام وتساوي بسبب الصيقل لا العين والمرة سبب معاد
لا دلك فيد لا لانطباع حسنة ثم في اللسان من الصورة والام تغير عن موضعها بعد الاشياء
تأثرت كما لفظ اذا اخبر بانكاس الحاضرة اليه لم يتغير باسقال الناظر ولا انكاس اشياء
من العين الى الصيقل ثم من المنة **المطلب العاشر** في بقية اغراض وقوعها في الحلات
الممكن وهي ثمة الاول ان انقاد بعد انشأ الاشياء مفعلا ما بالية هيته بقائه وكذا الكيفية خلا
لبقية العشرة وهو الحق والالزام التسلسل او كونه جليدا اما اوله فمرجعه حصة ولان وجودها حقيقة
تابع لوجود الذات في كل ان فلو انعكس داركون الشيء باقيا بانه لم يكن لا بد له على وجودها بقا
مفصلة نفسه فان كثيرا من الصفات الاعتبارية يتجدد على الذات ولا يتحقق لها ايضا البقاء في الفناء
المتفكرات وهو الان الازمان قد يحصل الفاسل لا يحصل الاجراء به رجعة من المنة مغفورا من
تعلق الاعدام بالفاعل وجوبا طريا ان الصنعة ابدية والنظام مال انه ينفذ لذا تدرك الفاعل
الفناء عند لا يصح اكثر من ان واحد ثم في ذلك حدثه بعدم مشقوه جليده ضد الفناء ولا
باتية لذاتها لا ينفذ بجوارحه فيه ولا ضد ما من الاعراض حواه ولا يصح عنه الذات والفاعل
وهي واجبة البقاء فاتبقت الفناء ومضالان الجواهر لا تصادف الا متاع حلول اصل الصنعة
في الاخر جازا بعد الجواهر والالكان الاجزاء حبا وان كان يمكن الوجود قبلها لان القادر على الشيء
قادر على الجواهر ضد ذلك الحان انما هو وجودها لم يعدم الا بعد تدريس في ذلك حيا
لا من الاشياء والصوري والالكان متغيرا اذ كل ذي جهة لا يحيط به المنة بقية متما لا لا تاتي
افراد في فناء الجواهر باوجها الممثل يستمر تساوي الفاعل ليس مقدرا لنا والافعال
على الصنعة لاخر وهو الجواهر الملائمة بمنزلة ذوات جواهر في بطر بانه خفيت جميع الجواهر الجردة
وتساوي الجواهر في الماهية متساوية في النسبة لئلا تأثرت بالانواع في من تأثرت
مفعلا عما يحلج ابو البديل اختلاف وتبع جاحدا المبرزين كاي على واليه هاشم وغيرها ونفا ما لا

لا متناع قيام عرض محليين كما يتبع حالهم في مكان واحد والحق المبين بان بعض الجسام يصعب نقلها
 من جهة فوجيت ذلك وليس مانعا باحد الطرفين لعدم الاولوية بتبع قيامها بالحقين وهو الحق الاول
 صعوبة التفكير الى التعامل المتعارف ومنع ابو هاشم من قيامه بأكثر من محليين والالتم التفتك لوانه
 واحد منها لعدم التماثل بغير محله والوجود لا يدل على الامتناع وهذا باق
 والالتم امتناع التفكير او سهوله لان امتناعه ان اراد اتحاد التماثل حاله حاله حاله كان مراده
 اوله بالوجود والاسهل فكرة بتفصيل الصعوبة بالكلية قال ابو هاشم التماثل بغير محله من المجاورة ولهذا
 يقع بجبهتها فان المتقاربات طول لا يقع التماثل فيها كذا في صحيح وجوده فيما يصعب تفكيكه ولا يصعب
 لوه وشبهه المقدسات مجموعة وليس بعد رتبها ولا رتب عند ابو هاشم خلافا لما عليه والالتم
 الفرق بين قليله وكثيره وهو ما كل لا تضاد فيه ولا اختلاف لسانه جميعا فزعمه اخفى صفاته وهو
 اعتقاده عند الوجود والحقين وان كان اجتماعا فزعمه تضادا وهو ما كان اجتماعا في الحق
 الواحد يمكن ان يوافق مع سده امثاله وليس للتماثل ضد من غير متبدا لا عرض يقوم انه مثله
 سوى الاثران وليس ضده ولا لا يتحد بهما فكان يفترقا فيقتضيه اثران الى محليين متجاورين كما
 افترق ضده اليها وانما باطل بالضرورة كذا المتقدم وهو مقدر رتبنا لوجوه ما يجب الفصل الثاني
 في حصوله عن المجاورة التي تفعل الامايرة خلافا لما عليه في احكام الوجودات
 وفيه مقصدان **الاول** في الاحكام العامة وفيه مطالب **الاول** في الواحد ومقابلته بقصود
 الوحدة والكثرة ضرورة لما مر كن الوحدة اعرف عند العقل والكثرة عند الحيات وهو ان العقول
 الثانية بالالتم التسلسل وانها الالتم ولما كانت الوحدة عارضة للعرض كانت بالعرضية
 اوله فالكثرة كذلك لتقوم بها منها والواجب بالالتم ان او بالعرض كما يقال حال الملل على الملة
 كحال الربان عند السفينة فالكثرة لا كان مقولا على كثره وجب ستره كانه امر متغير ولا يتم
 باعتبارها فان كانت الكثرة مستحصية اشركت في الحقيقة الفردية وان كانت فوجيا اشركت في حقيقة
 للنبية ومقارنت قربا وبعدا وان لم يكن هذا الواحد بالمتغير فان لم يقبل انفسه بوجه مانعا
 ان لا يكون له مفهوم فانه على كثره شيئا غير منقسم وهو نفس الوحدة وهي اوله باسم الواحد في
 او يكون كذا فان لم يكن فوضع هو الفارق والافضل للفظه وان قبل التسمية فوضع او هو
 جسم ان قبل لادته والافاناما عرض له او معرض ولا يمكن اتحاد الاثنين لانها ان عددا وجد
 غيرهما واحد فاما بقيا كالا فلا اتحاد ثابت الا بالعدد اذ هنا معدودات بالضرورة وليس فيها

كونها اعداد ابلها حقا في الاشياء نكوبها اعدادا اسرها غيرا وبسبب عدم مطلقا ولا في مكانها
 بل ان كان مقدم الوحدة لكنه مترتب عليها وتجميع الامور الوجودية لا يكون عددا وهو خطأ لان اخر
 العشرة ان لم يهبط لها اسرها بتحد باعتبار التصير محلا للشمسية صار الواحد عشرة وهو حال والافضل الحب
 في العارض بل هي اسرها بتحد وتقوم ما هو من الاتحاد لعدم الاولوية في الالتم وامتناع تقوم
 الماهية بالافضل المذكورة المتبينة **الطلب الثاني** في التماثل ومقابلته بالتكرار لا يقبل مع التساوي
 كل وجه بل لابد من ما بين هو القيين وح يحصل التماثل فان سده بعد هما سده الاخر من كل وجه فها
 المتساوي والافضل ان كان لم يكن اجتماعا في شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة فاما المتساوي
 والالتم ان لا يمكن اجتماعها في الصد ان في الحقيقة عند الالتم في الاشياء ان لم يشرط التساوي ولا
 ارتفاع الامتياز بينهما في الذاتيات واللوازم والعوارض وشائج المعركة فجزوا اجتماعها في
 بعض الالتم وتبع انحصار السببية والتماثل ان كانا وجوديين فيهما الصناد فان كان
 احدهما مقدم فملكه ان تخصصا عرضا واحدا والاقباليان وان عدما وكان احدهما مقولا لهما
 الى الاخر فضا فان ليس للواحد اكثر من ضد واحد ان شرط غاية التبعدهما لاجازا لتكرار قد يكون
 لحددهما لارنا للوضع وقد لا يكون الامع امتناع خالوا الحل عنها كالحققة والمرض افلا للحكمة والبره
 واستدائات تعال السبب الاجاب لان اعتقاد ان الشيء ليس باسود له ينعى الذات
 واعتقاد ان الشيء انما ينعى بغيره انه ليس بغير وهو عرضي وراغ الذلة اقوى معانته من الالتم
 للعرض والشيء الواحد لا يكون ضدا للخصائص فكل ضدان فلهما جنس اخر ولا تضاد ضبان بينهما
 والاقبالي والاختلاف في المقادير من اعتبارها من العقول لثانية والعقل جليا امورا مقولة
 بغيره منها مثله لا تسلسل بل ينقطع باعتبار الانقطاع وزعم قدما بالمتغيرة ان الغيرين يتعارفان في
 وكذا المتساوي والاضداد المختلفان وهو غلط **الطلب الثالث** في العلة والحلول فلهذا
 اليها وجود شي وليس ذلك الشيء معلولا هي ما جزء المعلول او خارج عنه ولا دليل فانه ان
 وجب به المعلول بالقوة وصورة ان تارون وجودها بالفعل والمخرجة اما متغيرة فيه وهو فاعل
 او التي لاحلها الشيء وهي الثابتة ولا يمكن كثر على الشيء الماتر الوجودية بكل مناسبتين
 عن الاخرى ويجوز كثر على الشيء واختلفا في الماهية لانه لما تيقن الى علة او اثنين من
 قبلها وكثر معلولا بسيط وان احدثا لاعتبارات لا لان كان كل موجودين في سلسلة واحدة وهو
 باطل بالضرورة ومنه لا اقل من التسلسل صدور آخر صدورت فان مرضا للذات تسلسل

قوله هذا واحد تركب وهو غلط لا نه اعتباري كالسلب اقول والاضافة والاعتبار يكونان
 واراد في الصدور والدور باطل بالضرورة فان الموتر في الموتر في الشيء مؤثر فيه ولا يكون
 العلل الا لا يتناهى لان مجموعها موزون في كل واحد منها فمقتضى الموتر المغير بالجميع كذلك
 لا يمكن ان يكون على الحزب اذ لا تجيبه الحجة فيسلب ما في غير هذه التسلسل الى لا يتناهى في
 الخارج وهو الواجب لان الحكم متوسط وعبد الظرف الاخير فيوجد الاول ولا يجوز تحفظ الحكم
 عن علته لتامة والى المكان ترجع هذه الاوقات بالرفع دون غيره فان كان لا يخرج لم يجز احد
 طرقة الحكم على الاخر لا يخرج وهو باطل والا كان له دخل في العلية فقد فرض ما ما حقق ولا امتناع في
 البسيط بالمرتبة والقبول شيء واحد ويكون الوجه في حاشية المرتبة والا كان من حاشية القول
 فلا استحالة والعلية والعلوية من الاوصاف الاختيارية التي يمكن الحاقها بالامور اليعينية والذاتية على
 حد واحد فلا امتناع في ايضا لعدم الملكية بما العلم المطلق فلا يجوز توقف هذه العقليات على شرط
 وتركها وان كان العلول بسيط او الغاية ملة باقية معلولة وجوبها والحق الحركة الجارية تبغث
 عن شوق سمعت عن تخیل وفكر فان لم تحصل غاية الشوق فالحركة باطلة والسبب في ذلك ان
 اذا ما اكر يا غايته ذاتية والاتفاقية **المقصد الثاني** في الاحكام الخاصة به فيقول
الاول في احكام الجوهر هو عشرة **ا** احصاها بالخير هو الصفة الجوهرية عند الاصل
 وعند التكوين بالخير هو الجوهر الجان لكن عليه ان لا يتاخر قدره بانضمام غيره اليه او ينقل قدره الى مكان
 بحيث يمنع غيره من مساوئه ان يحصل فيه **ب** تركب اجسام من اجسام المتكئين خلافا للادنى
 فعند جملة من الجوهر حصول الجسم من غايته من مرتبة في الطول والعرض والعمق وهذا الجسم من
 اربعة مثلث وقرن رابع من جوبى الشكل وعند انه المنزول من ستة وعند الاسم للجسم هو المؤلف
 مطلقا فانوكت من اثنين جسم وانراو لفظي ولا يمكن تركبه من اجزاء خلافا للضرورة في غير
 حصى الفرد والنظام والاداس **ج** الجوهر من حيث ليس له وجوده في العلة وعند الاصل ان
 المنص بالذات هو اللون والعرض والصباء الجوهر بالعرض في غير الظلانية المذركه انما بنفسه
 فخرج اللون كونه مرئيا **د** الجوهر لا يعقل الا في حيز ومجاورة ولا بد له من مكان ان جلد المكان
 هو البعد كانه يعقل الا في كل وان جعلنا السطح الباطن من الجسم الحادى الخامس للسطح الظاهر من
 الجوهر على ما ذهب اليه بعضهم وما يعين عليه المتكبر وتظهر فيستعمل في اشارته المتكبر لا يستغنى
 عن اجسام عند استحالة التسلسل والزم انما اللون بالسطح حركة الجهر الواقعة في الماء والطار في
 الهواء

البدء وسكون اشياء وانما انما يكون بالبعد تدخل البعد من عند حلول المتكئين في مكانه من
 واشتلف في المكان كجلا التعيين هل يمكن خلوه او يتعق لخاصة على الاول لا يستلزم حركة الجاهل
 المتكئين دون صاحب خلقه اوسطا نفا والفرج واستماع الظفرة وفرض تلكه ولا يتبع الحركة
 حينئذ والانه انما تدخل ان في الحيز في الثاني ككان والدور ان اشكل لا كان الامور حركة
 جميع اجزاء العالم بحركة الجلة من مكان الى غيره والتحليل والتكاثف الحقيقيان يبينان على المادة
 قد ابطت هاديا اكثر الا انما على اقله وبدون الكمية بعدد فيكون كاتام ولا هنا متناهية في شدة
 فان كان الشكل ثابتا في احدى الحزب والكل والواجب القليل فيثبت الجسم لا بد له من ان تكون الحركة
 مع العائق كالحركة بد وندمان السعة في مقابلة الرقة والبط في مقابلة ضدها كالحركة في
 هيئة جارية تقه في زمان وقعت مع اختلاف في اكثر من ضعف الضعف ثم فرض ان في ان لا بد من
 تفاوت الزمانين فتحررت في زمان الخلا وانقدر ذهنك جسم مفروض ويتفق الشكل بالكرة البسيطة
 والافضل في حيز الزمان بسبب المعاداة بل الحركة لذاتها من الزمان وباعتبار المعاداة اخرى
 ذات المعاداة ويتفاوت في الزمان باعتبار المعاداة فلا يتساوى باصلا **هـ** الجوهر لا ضد
 لا مضافا الجوهر عنه ومن اثبت النقص بالوجوب يلزم تحويل الضد فيه **و** انبت جاعل من
 المعاملة الجوهر اربع صفات غير الصفات الذاتية له باعتبار تركبه مع غيره كالحيوة وما يشترط به الجوهر
 وهو صفة الجبس ذاتية تثبت له حاله الجوهر والعدم بها يشارك ما يشارك ويجاها
 في الوجود وهو الصفة الحاصلة بالفاعل والغير وهو الصفة لتابعة للحدوث والصدارة
 من الجوهر من حيث الوجود والحصول في الجوهر وهو كونه كائنا المعلقة بالغير واشتوا للآخر من صفة
 الجبس والصدارة عنها عند الوجود والوجود **ز** ما لا يمكن ان لا يكون الجوهرية والصفات
 التي لا بد منها لعلته تزايد او شترط تزايد كالت المذركه عند كثرة المذركه وان
 تستلزمات الصفات لا يربط فيه التزايد فكلان التغير لوقا يربط في صيرورة الجوهر في
 على صورته عظيم لربا دة الحاصل في الصفة الموجبة للعالم ولا الجود والاصح من الجا والوجوب
 فاحدا من الاغلا ما تله باطل بالضرورة فاما المقدم فلهذا ان الشهادة ان كل ذات حصى
 على ازيد من صفة واحدة حالة الحدوث حصى حصولها على التزايد حالة البقاء وبعض الادنى حصى
 فيه الشدة والضعف واما الكون فيكون زائدا في التزايد **ح** الجواهر حاد تتخللها ولا تملك الا بالاعلا
 تتلوى عن العوارف وكما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث بالضرورة اما الضعف فلا تملكه من الحركة

والكون بالضرورة اما الصوري فلا يتأهل لانه ان بقيت في اجزائها كانت ساكنة ^{تكون} ولا واسطة بين الفيزيين وكلاهما حادثان لان ماهيته كل منها مستند على السبوتية بافتراد شئ من الدنيا
 كذلك لان كل واحد من الحركة الشخصية والسكون لو كان ارضا لماعده وانما باطل المحس فيعلم
 الختم ومكان بقوله الوضع ونوع الحركة لو كان قدما او مجموعا فلهذا كان الشخص قدما لا مستمرا
 نوع منفك عن شئ ولا نه ان لم يوجد في الازل شئ من الحركات فذلك حادث والكان قدما ولا يمكن
 قدما شئ من الحركة لان كل جزء حادث فهو مسبق بعدم الاول له في مجموع العدسات انه فان
 معها شئ من الحركات تساوي السبوت والساق والكان الكل حادثا فلا يمكن تراخيها وشالالا
 نهاية له لان الحركات لو كانت غير متناهية في جانبها فهي توقيف وهو باليوم على انقضاء بالانها
 وهو محال ولا يفرض من الآن الى الازل جملة ومن غير زمان العلوان الى الازل اخرهم اقبنا
 احدها بالآخر فان تساوى الزائد والنقص وهو باطل بالضرورة فاما نقطت الناقصة
 فانقضاضا معا واجمع انا بل بان كل ما لا يد منه في الزمان كان متعادلا في القدم والازم السائل
 والملازمة الاولى صوفية والثانية سقوطية بالحادث البوي واذا ثبت حدوثها لم يثبت حدوث
 ما سوتف عليها وهو الاجسام لتركها منها ولا سبوتا بل دليل جيبه فيها واعراض ^ط الجوهر غير مقدور
 اما مباشرة فلا تتأخر وكذا اذا دخل في اتحاد الحل فاما مع انقضاء ما في يد يد بافضل عنده
 الاعتماد وهو لا يولد الجوهري والاكثنا اذا اعتد على طرف زمانا وجد نافية جواهرها فوجدتها
 فيه ولا فاعل في هذا الباسط بغير اخر وهو ان الفاعل الصوري لان القابل لا يكون فاعلا والصورة اما
 لما ركة الوضع ولهذا فان انما رستحق ما لا يتأخر ما لا يتأخر ما لا يتأخر فاعله في المركب
 في جزئية سادرا مشاركة في الوضع بين المادة والصورة ^ي تدبنا بطلان المادة وانما يكون بغيرها
 سغوا من تجردا عن الصورة والافان حصلت بغيرها فبها في كل مكان لم يحصل الجسم اكثر من
 واحد وهو باطل بالضرورة او في بعض الامكنة لم التجميع من غير مرجع وهو غير تام لدلالة على متاع
 الجوهري الصورة وينقض جزئيات العنصر الواحد وسئل من جرد الصورة عنها والكانت نقطة اوج
 ان اقتصرت ونسب استعانة الاول واستلزام انقسام المادة **الفصل الثاني** في احكام الاجسام وهي
 احدها **ج** الاجسام متعائلة خلافا للنظام لانها كوا في الماهية وهي كوا طولية بغير حقيقة اما
 الجواهر المتعائلة للادعاء والثلثة المقاطعة على رفا بائنة ولا شتاها صاحب انفا تها في الاعراض وتبين
 على واحدة الجميع وعلى تساوي في الحقيقة عند تساوي في المحس **ب** الاجسام بائنة خلافا للنظام

للم

للعلم الضروري بان الشاهد ثانيا هو المشاهدة ولا والاعداد مستند الى الفاعل **ج**
 التداخل محال خلافا للنظام للعلم الضروري بان بعدد اعظم اجسامها واستماع اجسامها في
 واحد **د** يجوز خلق الاجسام من جميع الاعراض الا اللون خلافا للاشاعة لان البراءة كذلك وقيل
 اللون على اللون خال عن الجامع واصل على ما بعد ممنوع الاصل **هـ** الاجسام مرتبة بواسطة الضوء
 واللون وهو ضروري **و** الاجسام متناهية خلافا للهند والا لا يمكن ان يكون في شئ مثل
 متدين الى غير النهاية بالبعد فيها كذلك يكون بالانها هي محصور بين حاصرين وهو باطل بالضرورة و
 لان الكثرة الفرض قطرها موارنا بقطر غير متناه انما تحركت حركته وضعية انقل القطر من الزاوية الى
 الساتمة فيجد شققة هو اول نقطة الساتمة ولا يمكن ذلك في غير الشاقي والصلب **ز** قد بينا
 حدوث العالم ولا يجب ان يكون ابديا خلافا للاوائل والكرامية لان ماهية ماله لعدم والكان
 تدبنا واجبا لذا تر وغيغ استناده الى الوجوب وهو رستاد الهدم الى الفاعل **ح** الجسم اما بسيط
 وهو لا يدخل فيه تركيب من قوى وطبائع وتنشأ به اجزائه في تمام الماهية واما مركب وهو ما فيه
 تركيب من قوى وطبائع وتنشأ به اجزائه والسبب اما فلك او عضوي وكذا في الافلاك تسعة
 بنا على عدم قبوله للحرق والانيام وهو مجموع والعلل المحيط هو الحد الجاهل لان جبهته اقل
 والسفل متشكلا طبعا ولا يمكن ان تكون الجهة عدمية خلافا لمتنا فيه ولا ينافيها مقصدا للحرق و
 متعلق الاشياء غير بنفسية والالكان الواصل الى انفسها ان نفسيتها مما وراء ليس بها والافان
 الجهة ولا يمكن التمايز في البعد التساوي ولا يجتمع من متباينين لان كل واحد محددا القرب دون
 البعد فلا بد من محيط يتجدها القرب محيطه والبعد مركز هو اعدام الملكة فتمايز الملكات والجسم
 يصعد الحركة الى البياض وليس بوجود متعلق الاشياء الانسان والامداد وطرافها واحدا بسيط
 فيا اقل لا يخصصه ويضعه فوكا في تمايز الجهة ولا يما طرافها من متوهم من الحركة الى المحيط
 البعد يحصل بانقطاع الاجزاء **ط** تالوا القلق بسيط والالكان مركبا هو فصوله الى الالكان والحد
 لا يصح عليه الالكان والالكان ذاتية مسوقة بالتحرك تدويرية وتساوي نسبة اجزائه الى الاصول
 الخاصة به واكتت الحركة عليه فكان دليل مستدير فلا يكون مستقيما في الساتمة بين الساتين فلا يكون
 خفيفا ولا ثقيلا ولا يصل للحرق والانيام فلا حار ولا بارد ولا طباع ولا باس على طبيعة حاشية
 مخالفة لطبائع الفاضل والاصول بطلها ما ولا فلا حاصها لو لم يكن بالحد والاثنا فلا حاصها الاثنا
 البائية ان يصح على كل فلك مات غيره كايص بحدبه واما ان كان مكان الحركة لا يتلزم وهو باطل

الاذا تم الاستعداد وهو متبع واما اذا كان المول لم يقع لمساوئها لم يكن ضعيفا وقوي
 اما ما لم لا يجوز وجود ميلين في وقتين عند ما بين كالحق في جدي ميل عند ما في كانه
 وعنده حصوله وبات في الاعتراضات ذكرها في كتاب نايه الكلام **س** بساطت العناصر رابعة الاخر وهي
 في الوسط مركزها مركز العالم والاكيفية فعلية هي البرودة والفعالية هي اليوسه ويحيط بها النار
 وسباها حلا سموا اكتشف عنه الماء كونه نسو الحسرات وكيفية ك فعلية هي البرودة والفعالية هي
 الرطوبة والبراء محيط وله كيفيتان فعلية وهي الحرارة والفعالية هي الرطوبة فيقول الاخكان في اللمبة
 والثا ومحيطه بالبراء والاكيفيتان فعلية وهي الحرارة والفعالية هي اليوسه وهي ماله تكون والفسا
 ليعرودة الناهرا عند الانقضاء وبالعكس عند النسخ والبراء عند تروء ما كالحق في نظرات الماء على طرف
 الاناء الحار والبرد وبالعكس عند الانقضاء والارض باركا يفعلها امعايا الاكبر وبالعكس فان كينا
 من مياه الميون تنفذ حيا في صلته ومن هذه العناصر تتركب المركبات المتعددة والناشئة و
 الحيوانية **س** العناصر اذا امتزجت كسرت صرانه ككل كيفية فان النار لا تبقى على صرافة حرارها ولا
 الماء على صرافة برودته ولا الهواء على صرافة لطافته ولا الارض على صرافة ثقلها ككيفية متوسطة
 فان هذه الكيفيات على النسبة وهي الثلج وفيه شكل فان الكاسر المنكسر ان اقرت فلهذا كان الثلج
 حال كونه يقوى لثا بالبراء وهو محال وان تقدم فعل الحما كان الغلب حال انكاره غابا وهو محال
 اجابوا بان افاضل الصورة والفعل الكيفية وبشكلان الصورية اما تفعل بواسطة الكيفية وتنفذ ايضا
 بالماء الحار المتميز بالبارد **الفصل الثالث** في احكام الجواهر المجردة وهي عشرة بلغت **ا** نقاها
 اكثر المتكلمين والاشاركت واصب الرغوة في غدا تروء وخط فان المساواة في الصفات التوتية
 لا يتحقق المساواة في الذات فكيف السلبية نعم انه شروء باضعفة اما النفس فاستدلوا على شي بان هذا
 غير مقبحة كرجح الوجود والفرقة والنقطة والتم بها غير منقسم والخرقة اما ان يكون مطلقا
 المقسم يتساوى في الجزء والكل في الحقيقة او ببعضه فيقسم البسيط ولا يكون مطلقا لاجتماع ان لم يقبل
 امرنا ان العالم في كل واحد يكون هو العالم فالتركيب في قابل او فاعله لا ينفصل فيقسم غير منقسم والافان قام
 كل جزء منه من العالم انقسم وقدر في شاة غير منقسم وان قام بعض الاجزاء فلهذا الكلام فيه وان لم يتم شي
 منه لم يكن محلا وكل جسم وجبا في قسم على فعل العلم الذي هو النفس شي مجرد وهو ضعيف لان لساوي
 في المتعلق في العلم لا يشترط لساوي في الماهية واذ حصل وانعنه عند انقضاء لم يلزم انقضاء التركيب
 عنه لوجوده في كل مركب ولا يلزم من انقسام الحلق انقسام الحال كما يجهون يجهون انية في الوحدة والنقطة
 وغيرها

وغيره وان يتبع انقسام الجسم الى الما لثا هي واما العقل فاستدلوا عليه بان تعالى بسيط لا يصير
 عنه اكثر من واحد ولا يجوز ان يكون جسما لتركبه ولا مادة لا متناهي كونها قابل فاعلا ولا صفة
 ولا كالتستفتية من المادة في فاعليتها فتكون مستقيمة في دعائها ولا خاضع للاسئلة
 البدن وهو ضعيف لا مكان صدر اكثر من واحد عن البسيط كما تقدم ثم هذا في المرجح بالاعتبار
 فلا ونعني تركب الجسم وقد ابطنا الهيولى والقابل جاز ان يكون فاعلا كما تقدم سلمنا لكن بالاستقلال
 او مطلقا بمعنى وكذا الصورة جاز ان تكون متوسطة بدأ بها وكذا النفس **س** اما بطلان دليل
 النفس الناطقة فلم يجر برهان على استحالة بقا القول بالحيوان فان طلبها بالانسان المكلف هو هي ولا
 هو اجزاء احصيته هذا البدن لا يطرب اليها التغير وانما باقية من اول الامر الى اخره والقدرة
 والتمية والقول في الاخرى الفاضلة **ج** احصت مشيوا النفس في انا واحدة بالانواع والافاضل
 على الاول لانها تاتي حرة ومفعلة اذا التحرك بالاجزاء لا بالقوة وبعضهم على الثلثة لاختلافها في الكا
 والرحمة وسندها ولا يلزم من اختلاف الصفات اختلاف الماهية **د** النفس ان طلبها في عبادته
 وتعلمها كرا والاول لان الابدان حادثة بالضرورة فلو كانت ساقية عليها كانت اما واحدة او كثيرة
 والقسمان بالملان اما الاول فلان ان بقيت واحدة بعد انقضاء احد من الاشخاص لم يبق شيء من النفس
 وهو باطل بالضرورة وان تكررت كانت جميعا ان القسم هو الجسم واما الثاني فلا تناف في كنهها الذي
 واللوازم لا قاعد صان النوع وبالعراض المادية ومادة النفس احد في قبله المادية **س** المتكلمين
 لان احصاء بعض جزئيات النوع تضاد من غيره انما هو بسيط للمادة ومادة النفس لبدن
 فقبله لا مادة **هـ** التنازع باطل اما عندنا فظاهر لحدوث النفس ان اثبتناها واما اكثر الاشخاص
 فلان الحادث ينهي الى المبدأ قديم علم النفس والحدوث انما هو بواسطة الاستعداد القابل و
 قابل النفس البدن في حدوثه لوجب في نفس تعلقه به فلو انشئت لير نفس ارضي اجمع
 نفسا على عين واحد وهو محال **ز** عندنا لا اهل النفس لا نفسا البدن والاك ان كان
 مقفرا الى العقل وليس هو النفس لا متناهي كون الشيء محلا لا مكان عنه لوجب اجتماع القابل و
 المقبول فلا بد من شي اخر هو المادة فيكون مادته ويكون جسما ونعني امتدادا لا مكان العقل سلمنا
 لكن لقبول صفة القابل فلا تحل في غيره والافان في الاحكام مطلقا ولا يلزم من كونها مادته كونها
 حيا موصوفا عنكم **ح** انما سئل رجة تحت جسم الجوه فيكون لها عقل فتكون مركبة **و** النفس
 تدرك الكلمات بآثارها الجزئية لا في الاوائل منه الا بواسطة القوة الحسية فانما اذا تحققت

مر بها صريحا بمرتين فلا بد من ما بينهما وليس بالذات والذات لها نوعا ولا بالحوادث
 وليس في الخارج لغزها ذهني ليس الامتياز المحل ذهنا ونفع **ح** اثبت الاول وقوى
 حاسة باطنة وهي حس المشترك وهو قوة مرتبة في مقدم البصر الاول من الذاكر فتدركها
 جميع الحواس فادركته الحكم بان صاحب هذا العلم هو صاحب هذا العلم فلو لا هذه القوة لما كان
 هذا الحكم وبطل بان الحكم لنفس باعتبار الحواس وينقض بالحكم بالحق على الجزئية والخيال وهو
 خزانة الحس المشترك وهو حافظ لا يدرك للعبارة من الحافظة والقابل كالمادة ولا يحصل له
 ثم الحفظ لا بد فيه من القول بنصف القوة الواحدة والخيالية وتسمى المنكرة لكن باعتبار وجودها
 التركيب والتحليل وليس ذلك المقوى المدركة لان الواحد لا يكون على اثنين وبطل بان انصرف
 يستلزم العلم والوهمية وهي مدركة المعاني الجزئية كالصدمة والامارة الجزئيتين والكرامات
 البشرية مستندة اليها وهي معانية للقوى التي لا تدرك المعاني والنفس التي لا تدرك الجزئيات
 بناتنا وبطل بان العداوة المتعاقبة بهذا الشغل لا تعقل الاستعلاء به بالمدرك بها واحد والحقيقة
 وهي خزانة العلم وتسمى الذكرة لقوتها على الاسترجاع بعد النسيان والكلام فيه كالحال **ط** اثبت
 الاول والنفس لبنانية ثلث قوى المعاذرة وهي قوة حادثة النفس المتعدية لجلل الغذاء
 الى سبعة لتعقل بل بالتحليل والذاتية وهي التي تريد في افعال الجسم على ما يناسب طبيعتها
 غام الفرو والولادة وهي التي تفصل جزوا من فضل الضم الاضطرار والقدرة وتكون عتقة من سبعة
 فالخاذاية تحذفها ويحذفها من الحادثة للعداء والمساكنة حتى تفسد بالماضي والماضي وفعل العادة
 يتم باحد فانه يحصل الخط المشابه للعداء بالقوة ويصير جزوا للنفس ويقتسمه في قوامه وكونه
 فانما انتقصت الرطوبة الغريزية بعد من اوقوفها فقلت فانتقت الحرارة الغريزية وبطل عليها
 فيكل بان الحاجة الى البدل ليس مجموع الدائل والباقي لانه غير موجود بعد الدائل والباقي
 وحده ولا مجموع ابدا في الالة والذات بل الحس ان كان فالباقى وهو مساو للالة فلا يصح احدا
 اليه ولا ان عاقلنا لقوا قويا بقوى الموصي للالام والاباقي فلا بد من ساس فيه وليس القوة
 ولا المادة لان البدن دائما في العمل وليس يعقل في ساس الباقى فيكون انفرادا فاما التصور
 فالضرورة حادثة باسنا ما تشكك في الحقيقة الجسمية والاعضاء الغريبة الى فاعل فشارك الاله في
 لاحصها ولا ادراك **ي** الملكة والجن والساكن احكام لطيفة فادركه على المشكك
 الخسلة واثبت الاول انفس الفلكية مجردة عن الملكة وانكر الاول المشركين لانها ان كانت

لطيفة

لطيفة لم تكن فادركه على سائر الاموال والكانت كشيء وحيدان فاشهدا ويعقل ان تكون
 لطيفة بغير الطافية **الفصل الرابع** في احكام الاعراض وهي اربعة مباحث الاعراض لا يطلع عليها
 الاشغال عند الاول والممكنين لان علة تشخص المحل والا كان مستغنيا فوجه تشخص المحل
 فليعلم فيه والملازمة ممنوعة **ب** لا يمكن قيام العرض بمثل عند الممكنين خلافا للاوائل ومعلم
 فلا بد من اشياء الجوهر هو المحل وهو ممنوع بغير اشتراط **ج** الحس على الحركة والسرعة والملازمة
 من القيام هنا الحس من الباطن **ح** الاعراض منها ما يصح عليه البقاء فلا للاشارة وادعى
 ابا الحسين الضرورة في ذلك فانما تعلم بالضرورة بقاء السواد في النار واليا في الفضة كما تعلم
 بقاء الجسم المتأخرين ولا يمكن في الزمان الاول والا لما وجدنا كذلك في الثاني والا
 لم تكن من الامكان الذاتية الى الاستيعاب الذاتية واعترضا في النهاية بان امكان البقاء غير
 كما كان البصر والاطلاق والثاني ثابت دون الاول ولا يلزم استحالة الممكن اجمعا بان البقاء عرض
 فلا يقوم بالعرض وبان بقاءه يستلزم استيعاب عدمه اذ لا يعدم لذاته ولا لصاحبه متفلا لا نظرا
 صلا ان شرط طريقه عدم الاول فلو جاز له داسر ولا للفاعل الحشا لان العدم لم يثر
 ولا الجاد فصدق ذلك الخ لا يمكن شيئا لم يكن للفاعل اثر البتة وان تجدد فهو وجودي يكون
 ايجادا لا اعداما ولا لا نشأ والشروط لا شرط الجوهر وهو بان والكلام بعد هذا الكلام **د** عدم
 العرض ومنع كونه القامر ضايعا بغير قيام العرض فله وجاز استبعاد عدمه لانه فاعل من الباقى
 كما هو زنة في الثاني ومنع استراط الطريان بانها والسائق ويجوز استبعاد الاعلام للفاعل
 والصادر لا يجب ان يكون وجوديا ونفي الوجود ان كان تحصيله اثر ومنع انحصار الشرط
 في الجوهر بل جاز اشتراط الباقية باعراض لا يقطع ايجادها عدم **هـ** لا يمكن تحليل
 واحد في علمين خلافا لادب هاشم في التاليف والبقول الى ان الاصناف المتفصلة والالام والاحكام
 في مكانين وان نفي باسنا حصول الجسمين في مكان واحد محتمل فالغرضين باطل لان الاستيعاب هنا
 للجسم المتفصلة عن اهرض قبل تحليل عرض في علمين معجزان حكم الخال في علمين حال في اخر
 باطل والا لا يتصور كل منها من اهرض يمكن تحاشا الكل واحد منها حال غناه عنه ومعنى حذوثة
 مجموع شئين صار باجتماعها محلا واحدا يمكن كالتسمية القائمة بالاحاد لما انضمت فقامت
 بها وحدة والكلام في الوحدة كاللحام في الشريعة **المصدر الخامس** في اثبات واصب الوجود
 وصفاته وفيه مقصدان **الاول** في اثبات واجب الوجود تعالى ويستدل عليه اما بالامكان او بالخلق

اما في الدوات والصفات فالاقسام اربعة **الاول** العالم يمكن تغيره وكثيره وسيلته ان الواجب واحد
 باقي وكل يمكن فلا بد له من مؤثر فان انتفى في الواجب المطلوب والاسهل اودا **الطلب**
 لما تقدم **ب** الاجسام تتساوية في الجسدية على ما مر فاحص كل واحد منها بغيره القائم به امر
 فلا بد له من مؤثر **ج** الاجسام حادثة على ما تقدم فلا بد لها من محدث بالضرورة وهي طرية الخليل
 فاحدث كان قد ما واجبا فالمطلوب والاسهل **د** النقطه تنقلب علقه ثم مضغته ثم الحاد
 عظمها وما لا بد له من مؤثر حكيم وينبغي استناد هذه الآثار العربية الى القوة المولدة فانها لا
 شعور لها فلا اختيار مكان يصدر عن شئ واحد ويكون شكل الكثرة والطريق الاول اقول
 فانه كما يدل على ثبات الصانع يدل على وجوبه بخلاف باقي الطرق لا يتقارن في الملاحة على ذلك
 واعلم ان ثبوت الواجب قريب من ايدويه لان هذا موجب بالضرورة فان كان واجبا فالمطلوب
 والا كان ممكنا فان تسلسل تجمع الامور الممكنة يمكن لا بد له من علة تامة يصير بها واجبا
 بدو بها متعاقبا لعلنا لتامة تخرج الممكنات بحسبها تكون واجبة لانها لو كانت ممكنة فان كانت
 تامة لكل واحد من الممكنات كانت علة لنفسها لا رها من جملة الممكنات وان كانت علة تامة لبعض
 الممكنات دون بعض كانت جزاء من العلة لتامة لجميع الممكنات وهي نفسها لتجميع الممكنات
 نلزم كون الشيء جزءا من نفسه ولما تقدم من ان التسلسل لا بد **العقد الثاني** في
 صفاته تعالى وفيه فصلان **الاول** في الصفات النبوتية وفيه مطالب **الاول** في صفاته تعالى
 موجود قد تقدم اثبات واجبه لوجوده تعالى والثبوت بالضرورة لانه لو لم يكن موجودا
 لكان معدوما ان لا واسطة بينهما وان عدم لا يصح للبس البتة والملاحقة فانوا ان تعال صدى
 كالوجود والعدم والوجوب وتسمية والوعدة والكثرة وبعد التقابل لا يصف باحدها فهو
 ليس موجودا بل في الغيب الجاهل للعدم فلا يواحد للغير المتقابل لعدم المبدئية فكلما جاز في
 المتقابل فلا مكان بل في المبدأ للغير المتقابل لعدم المبدئية ولا مبدع بالغير المتقابل لبقضه وهو موجود
 واحد ومبدع من حيث كونه سببا للوعدة والكثرة وسببا للوجود والعدم المتصور بانه الوجود
 وهذا كلام لا فائدة فيه **المطلب الثاني** في ان تعال قادر والمادة ان تعال فعل
 جازان لا يفعل بل فاشاء ان يفعل فعل واذا اشاء ان يقررت قررت لانه لو لم يكن كذلك لكان محال
 وان تعال باطل والآن لم لا يكون قد علم العالم احواله وتعالى عما يظن لا يقال ان العالم امكن جميع اثره
 في الاول ان ثبوتنا القدم والام حجب القدرة لتوقف الامر على المتقابل لا لفعل ولا كان في واسطة
 دلان

ولان الفاعل ان استحق جميع حاشته الخ شريه استحق الثابت والما استحق فلا قدرة ولا ان الثابت
 غير بقدر ولا لا عدم وكذا الفعل لاننا نقول العالم صحيح الوجود في الابد ان استدل الى ان
 مستحيل ان استدل الى القادر لسلنا حاله مطلقا لكن وجوده قبل ان وجد لا يخرج عن
 الحدود فكان يجب ان يوجد قبل وجوده لوجوده اذ انما واثفاء المانع والواسطة
 باطله بالاجماع ولا يمكنه فتكون من العالم ولا تقبل واسطة بين الواجب والعالم واستماع
 الثابت باعتبار استجاء الشرايط لا يخرج الفاعل عن القدرة لان الخشاعة اذا اخذ مع قدرته في
 الطرقات بالنسبة اليه وان ضم اليه الارضي وجب وفيه الاختيار استواء الطرفين بالنسبة الى
 القدرة وحدها والقادر هو الذي يفعل بان لا يفعل الا ان يفعل **الطلب الثالث**
الثالث في ان تعال عالم اتفق العقلاء عليه الا قدما با فلا سفة لانه تعالى فعل الافعال في الحكمة
 المسقنة وكل من كان كذلك فهو عامر والقدسيان ضروريان ولا نه تملك فاشركون عالما
 لان الخشاعة هو الذي يفعل بواسطة العقد لا يقال انهم قد يصدر مرة اتفاقا عن الجاهل
 فجازا للقدرة ولان كثيرا من الحيوانات تفعل افعالا بحكمة وليست عامة كالفرد والخرق
 لان العلم بجه متفانيا لانا تفكر ان استعاضة هذا للاسور لكثرة لاننا نقول الضرورية فاشية
 بالفرق بين وقوع الحكم بضرورة واما في الحيوانات عالمة بما تفعله من سائر الحكم وكذا الحكم
 والنسب بقدرة والخلل اعتباري **المطلب الرابع** في ان تعال على اتفق العقلاء عليه واصفها في
 معناه فصفاته الحين المعبري والاول ان معناه ان لا يستحيل ان يقدر ويعلم وقد ثبت ان تعال
 قادر وعالم فيكون حيا بالضرورة وعند الاشاعرة وجامعة من القدرة انه من لا رضى في صفته
 لا يجب ان يصح ان يقدر ويعلم لانه لو لا ذلك لم يكن حصول هذه الصفات اوله من عدم حصولها ومن
 لان المتقصد للقدرة ذاته الخالق لغيرها في الدوات بحقيقتها **المطلب الخامس** في ان تعال صدى
 اتفق العقلاء عليه واصفها في معناه فصفاته الحين ان نفس الداعي هو علمه تعالى بانما يفعل
 من العظمة الداعية الى الاجاد والصفة الداعية الى الثابت وعند الفقهاء ان تعال عن
 كونه غير مغلوب ولا مسكوع وعند الكلب ان معناه انما فعل نفسه كونه عالما بانما في افعال غيره
 كونه امرا بها وعند الاشاعرة واليه فاشاء ان كان على صفته يصح منه تخصيص الفعل بالاجاد
 في وقت دون اخر وبما عدا على وجوده دون وجوده على ثبوت الارادة له بالغير المطلق
 العلم حدث تخصيص الاجادة في وقت دون ما قبله وما بعده مع جوازها فيقتصر الى المخصص

ليس المقصود تساوئها ولا العلم بالشيء فهو لا راد ولا من خصصها بحد لا يحد دون غيره
 القدر راقبته مختصا هو لا راد ويدل على ثبات ارادة الفعل ما امره بالطاعة وينه عن
 المعصية وهما يتبدلان لا راد ولا كراهة خلافا للاشاعة الذين ابقوا ان الطلب غير لازم
 لعدم ثقله والاراءهم بتبديل عند السبب لها ريب عند الحاجة اذا امره بترك **المطلب**
السادس انه تعالى مدرك اتفق المسلمون على انه تعالى سميع بصير ما خلقوا فقال النبي
 والاداء والكلية ان معناه علمه بالسموعات والمبصرات لانه تعالى ان يكون صرا لا سميع
 ولا مبصر غيرهما لان غير معقول وسببه انه تعالى عالم بكل معلوم والمسمع ما ثبت الجاهلية
 والاشعر والسيادة الحق والحق اني امرنا ان ندخل العلم لان ادركنا ان ندخل علمنا للفرق بين
 العلم عند الشبهة وبين عند عدوها والمقتضى لذلك كون المذرك حيا وانما تعالى عما دركه
 ورائه والمقدورات متعينة ثم استدلوا على ثبوته بان تعالى هو خبير ان يتفقد السمع والبصر وكل من
 صح انصافه فبغيره وجب ان يتفقد بها وانصافها وصحتها نفس وهو على سبيل حال والحق
 استنادا لذلك العقل ولا يتصوره انصافا للحق السمع والبصر فان اكثر العوام والملك لا سمع
 والعقرب والخل لا بصيرة والديدان وكثير من العوام لا سمع لها ولا بصيرة فلو تتبع انصاف تلك
 الانواع بالسمع والبصر لاختل جميع انخاصها منها واذا جاز ان يكون بغير فضل تلك الافراد من تلك
 الصفة ظهرت الحكمة ولا يجب انصافا لشيء باحدا لثبوتها كالتصايف فبغيره يجب ان يتفقد العقل
 بها او يحد بها ويمنع كون صحتها تفقضا في حقيقة تعلقها بالعلم على ان حيوتها تعالى خالقة
 لحيوتها ولا تجب العمومية لا نقاد العقلية كما ان حيوتها مصححة للشبهة والنفرة دون حيوتها
المطلب السابع انه تعالى تكلم اتفق المسلمون على ذلك لقوله تعالى وكل امرئ منكم كلاما
 لا يرى له اثبات الاشارة تعالى باجابه الرسول عليه السلام المعلوم صدقه بالبحر ولا ينادى
 كل مقدور ما خلقوا فضلا المعركة ان خلق في اعيانهم جارية اصواتا وادارة على من مخصوصة
 شكهم بهذا المعنى والاشارة هي زوائد لكن اتفقا على ثبوتها فانما بذات الحكم معيار العلم ولا
 تدل عليه هذه الحروف والاصوات وانه قد علم في حقيقة تعلقها واحد ليس بالمراد ولا خبر لانه صحيح
 انصافه بالكلام فلو لم يكن موضوعا بكان موضوعا بصدقه وهو نفس ولان انما تعلقها بما فيها
 المقدم والآخر فثبتا ارادة المخصصة وانما العباد مترددة بين المحصر والابدية وغيرها من
 الحكم فلا بد من تخصيص غير الارادة لانه تعالى امر بالامر وبالحكم هو الكلام الذي هو المطلب

ولا تملك مطاع فلا امر والنهي اقرب من المعصية بان الاستدلال على الاثبات فخرج تصور
 عليه واذا ذكرته غير تصور من غير صفاته فلا بد من دفع وجوب الانصاف باحدها وكون الصفة
 تفصيل شيئا نقض ما امر به عدم ونهيه واخباره سفه والاحكام تفصيل لا سمعية بالخصي
 اما الصفات او الوجود والاعتبارات التي تقع عليها الافعال ويقع الامر بها لا يبريد وتبديلها
 في قتل البعد باجابه صفة الامر وهو مشترك بين الطلب والارادة والمطاع ان عوا بيقذف
 قدرته في جميع التمكنات فهو حق وان عوا به ما طلبه منصفه **المطلب الثامن** في احكام هذه
 الصفات وهي احد عشر مجزا اخص جامعة عن المعصية والاشاعة الى ان هذه الصفات وجوبية
 والاصح عليها على المعدوم والملازمة جموعة فان كثيرا من المعبودات تنفع حماره على المعدوم وعند
 الاول والآخرين انما ليست وجودية والآخرى فقد داهية **ب** هو نفس الذات في الخارج وان
 كانت راددة في العقل وهو اختيار الاول والآخرين لما تقدم ولان الوجود لو كان زائدا كان
 مكمل لا بوصف الماهية فلا يكون واجبا لهقت ولان مؤثره اما الماهية لا بشرط الوجود فالمعدوم
 مؤثر في المجرود وبشرطه فيسلسل او يدور او غيرهما فينفق الما غير عند جماعة من المعصية والاشاعة
 انها زائدة للعناية بين قولنا واجب الوجود موجود وبني قولنا انه قادر والاستفادة بكل منهما فيقول
 قولنا واجب الوجود واجب الوجود ولا تاد تعلم الذات ولا تاد تعلم الذات في الصفات
 كل ذلك يدل على الغاية التي هي **ج** هذه الصفات اولية والا لا تنفرد له مؤثر فان كان ذلك
 داهية وان كان غيره اشقر لا غيره ولان تأثيره في غيره يستلزم ثبوته في ذاته قبل عليها **د** الصفات
 داهية عند المعصية والاولى لا تمنع استنادها الى غير ذاتها قد تدمر عند الاشاعة انما معطلة للمعاني
 له فهو قادر بقدره عالم بعلمه حي بحيوه لا غير ذلك من الصفات فان نقاد الاحوال فهم ان العلم
 حسن العالمية والقدر نفس القادرية وهما صفات زائدتان على الذات وقال سبوتها ان عالمه
 تعالى صفة معطلة بحقيقة ما به وهو العلم **هـ** ارادته اما نقل الداعي كما تقدم او امرنا ان ندخله مستند
 الى ذاته كاختيار العباد خلافا للجهل وعند الجاهل ان امره بان رادة حادثة لا في محل اذ لو كان
 يريد الداهية لكانت له العلم فيريد الصديق او الارادة قديمة لزم بقاء القدماء والارادة قديمة
 لزم بقاء القدماء والارادة حادثة في ذاتها كان محلا للحوادث او في غيره فان كان حيا رجع حكمها
 اليه ولا استحالة حلولها فيه وحيه وادارة لا في محل غير معقول **و** خبره تعالى عما
 يقع القلب عقلا فلا يصح ان يكون ان كان قدما استحالة من الصدق وانما بالعلم

باكان صدور الصدق العلم بالشئ والاخر دليل الاشعة ولا يمانع على ان الكلام القديم هو
 عين الخبر انه خبر واحد ولعدم دلالة على صدق الاشكال قدرته على تعلق كل مقدور بالشئ
 في العلة التي بها كان منع الا ان من صدور ما ينبغي عند لا نه بسيط ولا ينفك في المقادير وهو
 الا ان من صدور ما ينبغي عند لا نه بسيط ولا ينفك في المقادير وهو صدور الشئ منه والاشكال
 شره في صدور العوس فاعلم الخبر بان ونا على الشره من دعوى انها ملكا وشيئا او لا
 عن فعل الخبر والشره المانع تسند ذلك المانور فالعلة والاشكالية وعند جميعهم ان الخبر
 هو الذي تكون جميع افعاله خبرا والشره هو الذي تكون جميع افعاله شره والخبر والشره انما هما
 خبرا وشره بل للاضافة لا لغيرها وانما يمكن ان يكون شئ واحد باقيا الى واحد اخر او باقيا الى
 لاغيره شره ان يكون فاعلم ذلك الشئ واحد ومنع النظم من قدرته على التعلق لا نه حال دلالة
 على الجمل والمخبر والاشكال من جهة الراعي لا من جهة القدرة ومنع عباد من قدرته على العلم وقدرته
 عدمه لوجوبه او امتناعه وهو ينفي القدرة واهم تاج ومنع الخبي من قدرته على مثل مقدور لا نه
 اما طاعة او سفورهما وصفان لا يقضيان المخالفة لذاتية ومنع الجبانية من قدرته على غير مقدور
 العبد لا متعلق اجتماع قدرتين على مقدور واحد لان وقوعها استلزاما لكل منهما في الخبر ان يقع
 بها كان المانع وقوعه بالآخر فيقع بها حال ما يقع بها وان وقع باحدها لم يكن الاخر قادرا واخره
 ممنوعة **ح** علة تعلق متعلق بكل معلوم لا نه فيجب ان يعلم كل معلوم متعلق بمتعلقه بعض اشق
 المخصوص وهو حال ولا يصح ان يعلم كل معلوم لا نه فيجب ان يعلم كل معلوم متعلق بمتعلقه بعض اشق
 انزعي وهو يصح ان يعلم كل معلوم لان المحقق لا يتجمل ان يعلم نسبة الحقيقة الى الكل وادق
 وبعضها انما يقع من علمه بذاته لا نه اضافة من نسبة المقابلة ويتحقق بعلمنا باقنا ومنهم من
 عليه غيره لا شحا اذ جعل من ذلك ذاته ويتحقق بعلم واحد بنفسه ولا نه اضافة لا ضرورة ولا نه
 عندا يقع في الحصول من الصورة المستدقة المصادرة عن العاقل بشاكة المعقول ثم تلك الصورة
 تعلم بذاتها فبما انه ومنهم من منع فعله الخبريات فحيث هي سيرة الامم وجعل كل فلا يعلم المصير
 وقع او يقع لا نه عند من ان في العلم لم الجبل وانما كان سغيرا واجاب بفتحهم بان ذلك الشئ قد
 هو عين العلم بالوجود حين الوجود وهو غلط لا استدعاء العلم المطابق بل الحق ان التغيير ايضا
 كغير المقدور المستلزم تغيرا من القدرة لا القدرة **ط** وجوب وجوده لا نه فيجب استيعاد
 في وقت ما من قديم ان لا باق سردي وبقا فلنا لا لبقاء يقوم به خلافا للشرع والاشكالية

الا غير هذا اختلف لان بقائه باق فيستلزم او يدور ان بقي بالغير وبالذات وان بقي لذاته
 كان افعاله بالذاتية والتحقق ان البقاء ياد به امتناع خروج الذات الثانية عن ثباته وقابلية
 الوجود لا كثر من زمان واحد بعد الزمان الاول والاول ثابت في حقه تعالى لا انما يخلو بالذات
 مستف لا نه لا ينفك في الا يكون زمانيا وكذا الحكم بان الكل اعظم من الجزء لا يمكن وقوعه في زمان
 او في جميع المراتب كما لا يقال الله واقع في مكان ان في جميع الامكنة وهو ينفك على ان لا يغير بغيره
 الزمان **ي** قدرته وعلمه فادته كانية في الابدان فوجوبه عند اجتماعها خلافا لبعض الحقيقة
 حيث لا ينفك التكوين صفته لذاته من علمه والكون محدث لقوله تعالى انما امرنا بشئ اذ انزلنا
 ان نقول لكون فيكون فكن يتقدم على الكون وهو ليس بالامر بالكون والكون بالامر
 والابدان والخلق ولان القدرة مؤثرة في صفته وجود المقدور والكون مؤثر في نفسه
 وهو غلط لان التكوين ان كان قديما صدر من عدم الامر لا نه نسبة وان كان محتملا لتسلل
 لقوله كن لا يدل على اثبات صفة رائده على القدرة والقدرة لا تاثيرها في وجوده
 لا نه اذ اتية **يا** اثبت الاشياء ليس صفته وما را القدرة والوجود صفته وله الوجود
 والامتياز صفة اخرى فثبتاها في الشئ والذوق والشئ ثلث صفات واشت
 عبد الله ابن سعيد القديم صفة مضادة للبقاء والرحمة والكرم والرضا صفات غير ذلك
 ولا دليل على شئ من ذلك وجزم اخر من ينفي ما زاد على السبعة لانها كلها بالمرتبة والاشكال
 معجزة الصفات فلا بد من طريق وليس الاستدلال بالايات والقرآن عن النقصان والامتنان
 على السبعة ويتبع من التكليف بكامل المعرفة **الفصل الثاني** في الصفات السلبية وفيه ثلاث
الاول في ان تعلق ليس بتجربة اتفق العقلاء عليه هذا للجهل لان كل محقق لا ينفك عن الحركة
 والكون فيكون محذورا فلا نه عند اما هم فيكون مركبا فيكون حادثا وانما خبر لا يتغير وهو
 غير معقول لا متنازع الصفات من ذلك القدرة والعلم غير المتساويين فلا نه لو كان جميعا كانا
 والعلم الحاصل لا من الخبرين ليس هو الحاصل الاخر فتعدد الالهة والطواغيت فلو قدرنا انهم
 لا يمارسون القطع الحق **الفصل الثاني** في ان لا يعلم بغير العقل من الجدل قيام موجود موجودا
 سبيل التبعية بشرط امتناع قيامه بذاته وهو حال في حق واجب الوجود ولتقضاء العقل بان
 الحق عن الحق فيستحيل حلوله فيه فان كان حاله في الازل لم تقدم الحق وان لم يكن فقد سألنا
 ولان كل الشئ في غيره انما يتصور بان الحال انما يتعين بواسطة الحق وواجب الوجود لا يتبين

وعند بعض المتأخرين انه تعالى عال في المبحر وعند بعض الصوفية انه تعالى عال في المعارف والافعال
 فهاذان ليس بعرف ولا بصورة لا شفاها الى الفهم **المطلب الثالث** في انه تعالى خاف غيره لذاته
 دفيا ليوهاشم الى ان ذاته تعالى ساد غيرهما من الدورات في الدائرية وقالها بحالها فربما احوال
 الاربع اعني المحيية والمالمة والقادرية والوجوبية وهي الحادثة الالهية لان مفهوم الذات هو بطون
 يعلم او غير عنه وهو غلط لان هذا المفهوم امر اعتباري ليس بنفس الخالق الثابتة فلا يعان بل
 الحقول انما يتوحد ولا يمكن تساوي كل الدورات لان اختصاصها بما هو خارجا عنها لم يكن
 كان وجهها الاخر في المكنى لا المصحح والماثل **المطلب الرابع** في انه تعالى غير مركب كالمركب يمكن
 لانه مفقود الاخر له وجوه اخرى وكل مفقود يمكن واجبه هو ليس يمكن ان يكون اجزاء ما هيته احوال
 والصورة ولا عقلة على النفس بافضل ولا مقدارية ولا تركيب على غيره وليس جسا ولا فصلا
 نوعا يتوحد تحت افراد ولا تركيب من غيره لا احتمال ان يفعل من غيره **المطلب الخامس** في انه تعالى
 لا يتغير غيره اتفق العقلاء المتكلمين والحكماء على امتناع الاتحاد الاخر فليس وارثه في معنى
 كسبلان التيسير بعد الاتحاد ان يقيم وجودين هما ثبات لا واحد وان عدا فلا اتحاد بل حدث
 وان عدم احدهما فلا يتحد العدوم بالوجود وهذا حكم عام في كل الماهيات تنقسم الى اتحاد
 على صيرورة شتى افران فيخلق صورته وليس الاخرى كايضا لصار الماء هواءا وبان يحدث للاخر
 في سراج وهي زائدة على الاخر كايضا لصار العنق في المراج حرا وهو من غير واجبه هو ذلك لا اتحاد
 خروجه عن حقيقة وجودها من انما عليها واسمها مركبة من غير معروفات الصاير باتحاد الانا
 الثلاثة الارب والابن وروح القدس واتحاد ناسوت المسيح الالهوت والصوفية قالوا انه تعالى نفس
 والكل غير يعقول **المطلب السادس** في انه تعالى ليس فجة اتفق العقلاء عليه لا اتجهت ما كرامة
 ليس بعجز للاخر في التميز فلا يكون فجة بالضرورة ولان الكائن في حجة لا ينطق عن الاكبر
 فيكون محدثا واجبه الوجود ليس محدث لان مكانه مساو لكانه لا كنهه فلهذا صمد بمرجع من غير
 غير مرجع ويلزم قدم الكائن اقول الجرد في مكان هذا لم يكن وهو غير يعقول واجبه الوجود
 من كرام وذهب بعضهم الى انه فجة فوق العرش لا ياتيه لها بالبعد بينه وبين العرش غير متناه ايضا
 وقال بعضهم متناه والكل خطأ لما تقدم ولان الهام كوة **المطلب السابع** في استحالة اقسامه والذات عليه
 اتفق العقلاء على استحالة اقسامه عليه لان اقسامه متساوية في ذاته تعالى اما الذات فقد اتفق
 على استحالة اقسامه عليه لان الله تعالى لا اقسام من لواحق اعدا المراج وتساوية لا مخرج له تعالى ولان الله

ان كانت قدسية وهي اعية الفعل المتدين وجب وجوده قبل وجوده لوجوب الداعي وانما الداعي
 وان كانت حادثة كان هلا العوارث وفيه نظر لوجوب اتحاد دعوى المدة والاحاد والافعال ايتوا
 لكونه متعلية لا يشعله بل باعتبار علمه كما كان كل من تصور نفسه كالا اتبع كان من تصور نفسه
 في نفسه الم فاما كان كانه تعالى اعظم الكمالات وعلمه بكماله اتم العلوم اسلم من ذلك اعظم اللذات
 والصغرى صغرة والقيس على الشاهد ضعيف الاجماع يفيد **تبيين** استحالة اقسامه بكل كيفية
 بالوضع كاللون والطعم والروائح وغيرها من الاعراض لا امتناع انما لا يتصل **المطلب الثامن** في
 انه تعالى ليس على العوارث اتفق الاكثر عليه خلافا للكمالية لا امتناع انما لا يتصل انما لا يتصل
 لان الحوادث كانت صفة كمال استحال لخلوه عنها ان لا لا استحال انما لا يتصل انما لا يتصل
 كانت تلك الصفة لا زمة لذاته لا استحال لخلوها وانما لا يتصل انما لا يتصل انما لا يتصل
 صفة وجود الحوادث انما لا يتصل حال **المطلب التاسع** في انه تعالى على هذا من اظهر المطلب لانه
 واجبه جميع الجهات وكل اعداه يمكن اتجاها لية فلا يتصل احكامه على الاخره ولان ذاته راجية
 من حقيقة في حقيقة فذاته وصفاته لانه تعالى ليس على العوارث وغير ذلك ايضا انما لا يتصل
 وجوده **المطلب العاشر** في انه تعالى غير معلوم للبشر هذا مذهب ضرار والفرقة جميع الاوائل
 العلم من تلك ليس لا السبب بل انه ليس بحجم او الاعراض والاضافات مثلا في عاقله وانما لا يتصل
 والحقيقة مخيرة لذلك بالضرورة وعند جاهل المعترضة انه تعالى معلوم لان وجوده معلوم
 نفس حقيقة يمنع الصغرى **المطلب الحادي عشر** في استحالة الرؤية عليه تعالى الاشياء فانما لا يتصل
 سائر الفاني في ذلك اما المعترضة بالصلاحه فظاهر واما المحجة فلا بد ان يكون بها الاستحال رتبة
 عندهم واتفق العقلاء على المحجة على انشاء الرؤية بسبب الاطباع والسمع عند تلك الاشياء
 قالوا انما فرق بين علمنا بالامر في العين ونفسيها وليس الاطباع ولا السمع لعمد جميع الاحكام
 تامة في حقه تعالى والضرورة تامة بطلان انشاء الله وكل مرتبة مقابل او حكمة ولا بد ان تكون
 لراية الا ان لا يفتا، الواقع وجود التلويح ان ليس بها الا حكمة كونه سريا وسلاية الحاسة وتكون تعالى لا
 تدركه الابصار فتدبر برهانه بين مرجين فاثباته نفس وهو على صفة تعالى وتكون له وانما لا يتصل
 لا بد وانما انشئت في حق موسى عليه السلام فكذلك غيره اتفقوا بان الجوهر والعرض سريان والحكم المشترك
 لا بد من علة مشتركة وليس الوجود والحدث والاخر لا يعطى للعقل لان جزءه تعالى وهو
 في مبدء ناضرة الحار بها ناظرة ولا بد علة على اسفل الخليل الممكن لانه جسم لان موسى سبيلها للحال

وجوده تعالى نفس حقيقة وهو مخالف لوجوده فلا يجب تساويه في الاحكام ومنع احتياج حجة الرؤية اليه
اذ لو وجب تعييل كل حكم لتسلل دلائلها عليه ومنع تساو حجة بغيرها حجة ومقتضى الحجة ومقتضى الرؤية في حجة
تعلييل المشترك بطلين مختلفين ومنع الحصر بغيره لا مكان فيكون ان يكون له لا مكان الرؤية وان
كان عدسيا والحدوث هو الوجود المبوق ولا يلزم من وجوده ان يكون له وجودا لمجرد الجواز التوقف على شرط
الحصول مانع والى واحد الآلاء وان لها اضرار وتقدويرا نعم وبها والتعلق على الاستقرار وعادة الحركة
هو محال والسؤال وقع لغو موسى لقوله تعالى فقد سألنا موسى اكبزيك ذلك فقالوا اننا مصفرة
المطلب الثاني عشر في انه تعالى واحد لو كان في الوجود واحدا وبغير ذلك ما استمكن في هذا الموضع
فاما ان يكون ذاتيا لها او لاحدها او احدا لها والاول مستلزم تركب كل منها فيكون ثلثا والثاني
يستلزم كل منها ان لا يكون معروضه ذاته واجبا ولا محتملا ان يكون الواجب لذاته هو المفعول المشترك
خاصة ولا يجوز وجوده في الخارج الا بمقتضى لا يجوز ان يكون انحصار شيئا فان سلب الغير لا يقبل
الاجتماع حصوله انحصارا فيكون ان الحاشية ممكنة لان كل واحد منها قادر على جميع المقدورات فيصير ان قصد
احدها الى ضد ما يقصد الاخر فان حصل المراد ان اجتمع الضدان وهو محال وان عدله كان مانعا من ذلك
كل منها وجوبه من الاخر مستلزم وجودها وان وجد احدها فهو الاول والسمع وثالثا لتوقفه على
النور والظلمة وكل خبر في العالم من النور وكل شيء من الظلمة وكل منها لا يتعدى حيزا من النور
في عالم والظلمة حيزه جازلة وسبب حدوث العالم احتلاط اجزاء من النور باجزاء من الظلمة وازالة
النور الاعظم استخلاص تلك الاجزاء من الظلمة فلم يكن الا خلق هذا العالم وخلق الاجسام المنيرة بحيث
تتخلص بنورها تلك الاجزاء النورية من الظلمة فاذا حصلت في العالم ان الكلام كله خطأ فان
النور عرض لا يقسم بذاته والظلمة حقيقة حدية عدم التماهي محال بما تقدم وقال المجرب ان العالم
صانعا فادرا على اجسامها حكمه سميها زمانا وكل خبر في العالم منه وانما فكر لو كان في ضد في الكون
يكون حاله معقودا للخطا من تلك الفكرة وكل شيء في العالم منه محرم من بعضها بما لا يقسم
وهو ظاهر ايضا والى انصاره على ما يرى في الجوهر واحد ثلثة اقسام اقنوم الابدع
واقنوم الامن وهو على اقنوم رجع القدس وهو حيوة فان ارادوا الصفات فلا شان في
في الفطر والاضطراب ما تقدم **المطلب الثالث** في العمل وفيه مطلب **الاول** في العمل والقبح
القيمين الفعل اما ان لا يكون له صفة زائدة على جدوته فهو كحركة الشاهو والنام وان كان متواليا
لا صفة زائدة له على حسنه وهو المباح او لصفة زائدة فان اوجب لادم على ذلك فهو المباح ولا

فالذنب

فالذنب وما يقع وهو ما يتقوى فاعلم العالم بما لا يندم وانفقت المعلة على ان من الدنيا ما يعلم
حسنا او قبيحا بالضرورة فكأن الصدق المانع والاضاف والاحسان وشكر النعم ونحو ذلك
الصار والظلم والافساد وتكليف الاطاعة ومنها ما يعلم منه وقبحه بغير العقل كالحسن الصدق المانع
وقبح الكذب المانع ومنها ما يعلم من جهة الشرع لا يفيده في الحسن والقيح بل كما شفع بغيره من
لم يقصد الشرع به ولا نه لولاها لما راها في الجواز بل كاذب والمخالف رعدة ووعده
والتعذيب على الطاعة والامانة على المعصية فتنتهي فائدة التكليف ولا تختل الايمان وقا
الاشاعة بها من عيان فانها ما ارشاد به ولا تقسم ما هو عنه لان العلم به ليس نظريا اجابا ولا
ضروريا والاولى العلم بما لا يعلم بان اكل اعظم من الفجر والى باطل قطعا فكل القدم وان الكذب
قد يحسن اذا استعمل على مصلحة تعطي نفع ظالم او مال لا كذب في عدا ولا نه تعالى كلف من علمه
ايمانه وخلاف معلوم الله تعالى محال وكلفا بالابايمان بجميع ما خبر به من جهة ما خبر به ان لا
يقوم من صدق كلفه بان يبين بان لا يؤمن وهو جميع جمع بين الله الحقيقيين ولا ان فعل العبد
اضطرارية تلاصق ولا قبح والجواب المنع من الملازمة فان الصدق يقات الصدق به شقاوتها
التصورات في الكمال والنقصان ومنه بطلان التالى والكذب ليس بخير بطلان وخش التور
لتحليل اليه فينتفي الكذب او ما يصبو به الاخبار عن غير قصد بل الاستفهام ويجب ترك الكذب
فما بعد لانتها على وحس من هارت الكذب بغير تمام الغرم عليه وان استعمل على وجوب
وهو اول الكذب المستعمل على وجوبه في الكذب واعلم الغرم عليه وعلى وجبه من وهو الصواب
والعلم تابع فلا يقرب من التوبة ومنع اخباره عن الجاهل بغير العلم الايمان والصوره اسلمت على ذلك لا
على الاخبار بغير ايمانه ويحتمل نزولها بطريقه وتوحيده قوله تعالى ما اغنى عنه ما ركب قوله
تعالى سوا عليهم انذرتهم فيقولون فلما اجابوا بغيرهم في حال غفلتهم والعاقل غير كلف رساله
بيان اختيار العبد **فليس** القبح انما يقتضي لما هو عليه وكذا الواجبات فانما تقتضي على
النظم او من لوديقه او ترك شكر النعم فمما داخل ذلك ومنى على رد الرؤية او شكر النعم
مادها فاعلمه فاذا طلب منها فاعلمه فادركه الى ذكر النظم او منع الرؤية او كثر النعمه وهل الشكر او
الود فاعلمه الضرر به بالعلم لما ياد به اليها والود وان كان الضرر متوكان ظالم كان قبيحا
اشبه النظم اشبه بغيره كان علة **المطلب الثاني** في انه تعالى لا يفعل القبح ولا يخل الواجب به بل عليه
ان له صارا عن القبح ولا ينفى عنه وعالم بغيره ولا ادعى له ليدل على الحاجة والحكمة فلا

الصد

الفعل عنه قطعاً والأشعة اسند الصباغ اليه تعالى عن ذلك لا تكلف الكافر مع علمه باستماع الامانة
منه وتكليف الاطمان قبح عندهم ولا ينسأ الى جمع بين الرجال والنساء في الدنيا ولكن يفهم من بعض
لام ميل الى الاجتماع وحرمة حد القبح لا يقع بناحية العبد الا ما هو مقتضى ان العلم تابع والفرق في
التكليف هو المتفرق على محله انه يجعله بحيث يمكن من الوصول الى النفع فلهذا جعل الفرض والجامع بين
والا ما اذا فهم من وصول بعضهم لبعض ولا يفتقر الى توفيق عليه بفعل الضرر ففعلهم ما هو مقتضى العلم
ويعدونهم عن المخالفه ونفسه من عيوبهم اذا اختلفوا بما افرأ بما جلا ووعدهم على الاستئصال العظيم
النفع الذي لا يمكن الوصول اليه الا به لم يكن يتبع **الطلب الثالث** في خلق الاعمال لتبهيهم
من صفوان لان لا فاعل الا استعانة وتماثل الاشعة وانما بان الخوف هو سرهما والسبب
مكتسب وانه تعالى خلق قدره للعبد والعقل ما واهلوا الى المكسب فقال الله عز وجل هو امرار امانة
باجاد استعانة الفعل بالقدرة معاً معاً اختيار السد ولا التفرقة العبد ما من بعض اصحابه
فاثر قدره العبد في كون افضل طاعة ومعية ومباينة من صفات الفعل التي تميزها بالتحليل
المكسب فالدنم وقال اخرون انه غير معلوم وذهبوا الى ان الحيوان افعالاً لا تقع بقدرته فاما
فمن ذلك الحيوان ومن تابعه انهم يصرحون وهو الحق وعندنا في المعركة ومن تابعهم من شيوخ الامانة
المرتبين لان كل ما قل يلزم بالضرورة حسن المدح على الحسن والذم على الاسائة وهو يتوقف على كون
المدح والمذموم ناعلاً ولا انما انما فاقه بحسب قصوره وانما يتوقف بحسب وازناً وهو معنى الفاعل في
الضرورة فاقية بالفرق بين حركات الاختيارية والاضطرارية ويقع منه فعل الامر الذي كايها من الجاد
نفسه وليس حاجه الخصم بان العبد حال الفعل ان لم يمكنه ترك فهو الجبر بان امكنه فان لم يتركه التزج
على مرجع لزم ترجيح الممكن من غير مرجع وان توقف فان كان متعاد العتد والارز الجبر لا يتابع الفعل
من دونه ووجب برصته فلا بد ان كان مرجعاً الفعل لكان عاذاً بتفاصيله فان القصد الى لا يقع في حصول
الخير في نفسه او في غيره والجميع والتأمل باطل قطعاً لعدم العلم بقدر السكيات المتخللة في الامانة العتد ولا بد ان
العبد في حكم جسم اراد استعانة مكسبه ما نفعاً اعم بقدره الحال وان وقع احدها كان ترجيحاً من غير
ولا استقلال كل منها ولا نفعاً ان علم الوقوع وجب ولا امتنع فلا قدرة والجواب انه يمكن من الترتيب
نظراً الى القدرة غير متساوية نظر الى الداعي ولا يخرج من القدرة التي يرى الصرفين بالنسبة الى القدرة وحدها
وهي انما هي واجب الوجود والاعمال كانه لا يجاد والقصد الى قد يثبت عند الفعل الخيرة باعتبار
تخصيصه بالحل والوقت لا يثبت بالقصد وقدرة فعله اقوى كان صدره فذا ذلك بالوجه المستند الى

اللاش



اللاش وكذا ان فرض احد النقيضين بيقينه وجوبه لاحقاً من دون الاستماع الاخر كما فرض العلم لا
مطابق له والاصل في هيئة الطلاق هو العلم مع انذار في حقته حاله والكسب غير مفيد لان
تجوز صدور الاختيار بيقينه تجوز صدور رغبته لعدم الاولوية للاستعانة اذ لم يثبت عليه فان اختياره
المعصية مقابل اختيار الطاعة فحصل احدها ان لم يكن لمرجح لزم ترجيح احدها فلهذا لا مرجح وان
كان لمرجح تسلسل ذلك بان ادلة **الطلب الرابع** في اننا قطعاً يريد الطاعات ويكره المعاصي هذا
بوصلة لعدم خلافنا للاشعة لان له داعياً الى الطاعة ولا صارف له عنها ولا صارف عن المعصية
ولا داعي لها لانه لا يحكم والحكمة لدواعي الحسن والطاعة حسنة وله صارف عن القبح والمعصية
مقته ولا رادة القبح تتجه لاستحسان العقلاء ذم مراد القبح ولا راد امر بالطاعة من غير المعصية
وهما استلزامان الارادة والكره ففان الامر انما هو امر بلختيار ارادة المأمور به وقوله تعالى انما
كان سيئه عند ربك مكروهاً كذلك بين قال لولنا راحة الشكرنا وقوله والسير بظلمة العالمين
اسد لا يجب الفضا لا يرضى لمباداة الكفر واخلقت الجن والانس لا يسعدون ولا مراد الا يسعد
مخلصين اختياراً بان ارادة الطاعة في الكافر يسلم وقوله وكراهم المعصية يسلم من عدمه لان الكافر
قد يوجب ذلك الارادة كطالبت بغير سبب عدم هو قوله منه يا صر ولا يريد فعله بل نظره
عذره وقوله ولولنا وبذلك لا من في الارض كلهم جهاد الجواب ان اراد اذ افعاله اختياراً ذكره في
المعصية اختياراً لا سبباً في كلفه فانه يريد صفة الامر ولا طلبه كالا ارادة والى قد دل على
الطلب الخامس في التكليف وهو ارادة من يجب طاعته على جهة الاستعانة ما فيه مقتضى العلم
حسن لانه من فعله تعالى وانما لا يفعل القبح ولا بد من غرضه القبح والى ما نال اليد قطعاً لا استعانة
ولا غير التكليف لعلنا في الامانة لغيره لا من التكليف ففجداً تبدأ ولا ففعل لا ففعل التكليف
من علم كره ولا ففعله الصند لتفجده ولا لغيره ليعلم الاستعانة به لانه يصح ما هو التمرين النفع لا يمكن
الابتداء به والاشعة نفعاً الصنعة افعالها والالكان ما ففعله في ذاته مستكلاً لا لغيره في الاستعانة
تصليها ما هو الا لا له وليس يجب ان اراد ان يطلع غايات المصنعات الظاهرة حكماً او استعانة
باطلة كانه الحاقية وهو واجب عند العتد خلافاً للاشعة ولا لكان مغرباً القبح لان العلم
سبب القبح الى القبح ونظر راع الحسن فلان لا التكليف لمرجع من القبح لزم ارتكابه وشرطه كون
المكلف عالماً بصفة الفعل فلا يمكنه القبح لا سبباً ويقدر المستحق عليه من انما يسبق من انقاد
والقدرة على افعال ولكن من غير ما من فعل القبح والاضلال بالواجب وان يكون مكلف به كذا القبح

التي هي بالجمال وكونه ما يتحقق بها التوابع كالواجب والندب وقدره المكلف عليه
 بينه وبين ما يكلفه تكدينا من الآلة والعلل والاحتياج اليه والعلل في حسن التكليف المسمى بالاحتياج
 فان العلم غير مؤثر في التعريف للتعريف ثابت فيه واخيرا لا يخرج الحسن عن **الطلب الثاني**
 في اللطف وهو ما كان المكلف معاد قربه في فعل الطاعة بعد من فعل المعصية ولم يكن له خطئ ولا تكلين
 ولم يبلغ الحد الذي لا يترك لطفه لانها قد دخلت في التكلين والاحتياج في التكليف بخلاف اللطف
 هو واجب فلا خلاف في الاشهرية والاحتياج من حق الغرض فان لم يكن له ان المكلف لا يتبع الطاعة ولا يكون
 اثر بها الا عند فعل فعله به وجوبه عليه فعله والاحتياج من مقتضى الغرض كمن قدم طعاما فيه وعلم
 ان لا يأكل الا اذا فعل معه نوحا من التداء بالاشقة فيه ولا عذوبة فلم يفعل لم يكن يريد
 الاكل لا يقال الفعل بدون اللطف ان كان مكلفا في توقف على اللطف والاصرار في التكلين
 كالتدبر ولان وجبا لوجوب غير كان فيه لم يتوقف على وجوبه لانه لا يجوز استعمال اللطف على
 جميع ولان اللطف ان اقتضى رجحانا ما من التقيض كان الجاه وان كان غير ان لم يكتف في وجود الفعل
 والام يكتفي رجحانا بالاشقة فالتدبر لا يقول الفعل يتوقف على الداعي في اللطف ما الذي
 او سببه او شؤره في توقف عليه الفعل وليس يمكن وجوه الفهم محصورة لانه مكلفون باختيارها
 وهي متغيرة عن اللطف فاشياء الرجحان المانع من التقيض لا يستلزم الا ان كان الداعي الذي يجب
 الفعل عنده وان كان غير ان كفي مع الداعي والتدبر في اللطف كان من قبله تعالى وجوبه عليه
 وان كان من فعل المكلف وجوبه عليه تعالى ان يعرف اياه ويوجه عليه وان كان من فعل غيره لم
 يجز ان يكلفه تعالى متوقفا على ذلك اللطف الا اذا علم ان ذلك فعله قطعنا **الطلب الرابع**
 في الاموال والاعراض من الاموال من قبحه هو الصاد رغنا والعوض فيطينا وسر حن فان كان هذا
 مباحا او مندوبا او واجبا فهو عوض عليه تعالى وان كان من فعله تعالى ما على وجه الاستحقاق
 كالاستحقاق ما على وجه الاستبداء واختلف فيه فقهاء البكرية قالوا لا يشترط الا عوض عليه تعالى
 يفعل من الاموال ولا مينا امره وقاقتا التنازع في ان تدعى على وجه العقوبة الا غير عند
 العدالة ان تدعى يوم ابتداء بشرط استناد على صحيح لا يصح يحصل برده وهو اللطف اما اليوم ان
 وان يكون في مقابلته عوض اليوم في فعله اشياء كثيرة يجب تحييل اتمام العوض والام لان عناه
 عن العوض ظم من اللطف عساه العوض هو النفع المستحق الحار من تعظيم واجلال الحقون على
 بالام فالمستحق عليه تعالى فعله او باختياره او ما يمكنه لغيره اما ان لا يعطيه واشتد اهل العدل في الاموال
 فقال

فقال بعضهم بما تقدم وقال اخرون بان العوض على الحيوان وقال الباقون لا عوض هناك انما
 يحصل فيه ميلاد من الاله الا لا يتم لم يتحقق له عقل من مرجع الحق مع انما سادها لخص بقوله من نصف
 للحيوان من القرناء وانما يكون باخذ العوض من الجاه وبقوله جرح العجز جارا ولا ينضاف باخذ
 الامن الجاه وغيره وصح ان يكون جارا لا ينضاف القصاص فيه والعوض واصبغ فلا لا لا شاعة ولا يتم
 الظلم واختلف السيوخ فقال ابو هاشم والبلخي يجوز ان يكون استعدا من الظلم من لا عوض له
 في الحال يورث فعله ثم قال البلخي يجوز ان يخرج من الدنيا ولا هو قوله ويحصل له استعدا عليه
 فيدفعه للظلم ومما هو هاشم واصبغ بقبية المان يستحق عوضا وان كان الا ينضاف في
 والقبية ليست واجبة فلا يتعلق عليها الواجب وقال السيد الرضوي في التقيض ايضا ليست واجبة
 فلا يتعلق عليها الا ينضاف الواجب على الجاه ان يكون له في حال ظلمه عوضا او **الطلب الخامس**
 في الاجال والارزاق والاحسان والاحسان هو الوقت الذي يحدث في الشيء في وقت الحادث
 الذي حصل على الحدوث غيره كما يقال ان قدم ويد عند طلوع الشمس حاصل الحيرة هو الوقت الذي
 يحدث فيه داخل الوقت كذلك في ميت مات على اختلاف الموت فان موته في جلد واحد واختلف في
 المقبول ان يقتل يقتل بميت قطعا لانه لو مات قطعا لكان اذا جرحه غيره عساه ليد وقيل يوت
 قطعا والارزاق انقلاب على قلة جلد العاش والملازمة الاولى صفة لانه قد خربا في وقت على
 وهو ارزاق العوض عليه والثانية ايضا لانه متى لم يموت بافضل والحياة لولا واما الرزق
 فعند العدالة ما هو الا شقاء من لم يكن لاحد منه من لقوله تعالى ما نفقوا مما رزقناكم وما سدناكم
 لا يامر بالحرام وعند المشاعرة الرزق ما اكل وان كان حراما ويجوز طلبه جاعا ولقوله تعالى
 فانشر في الارض واتبعوا فضل الله وما السعير من تصدرا ليدل فيما يباع به الاشياء ولا
 يقال هو ليدل لان القدر هو الثمن والمثل وليس جدها سحر وهو ما رضى وهو السعر المتخط
 عاجز سبب العادة والوقت والمكان واحد ما غلا وهو ما يقابله كل منها اما من الله تعالى
 من البعد **الطلب السابع** في النجوة وفيه مطالب **الاول** النبي هو الانسان الخبير عن الله
 والعام ولا بد من احشائه فيكون رجا على يده تدل على صدقه والخبر عن الله من شوق
 ليس عبادا وافتى ما هو مضارب مطابقة للدعوى وبعد في حقه وصفه **الطلب الثامن**
 في اماكن النجاة اتفق المتأخرون على ان النجاة والنجاة لان فيها مصلحة للامم ولا مصلحة فيها
 كان كذلك فهو واقع فيكون مكانا احبوا بان الرسول عليه السلام اعلم بما يوافق الحق فلا حاجة

القائه والالكان مردودا والحواسب انفاذة ظاهرة ما يوافق العقل وهو ما كيد العقل بانفقه
 عذر الكلف كما لا يقال للملا يكون الناس على ما يجد بعد الرسل لان العقل قد يغير من ادراك
 الحق فيحتاج الى اكتشاف الصفات المتشابهة من السمع والقباح المستندة اليه والمنافع العقلية منه
 كالصانع وغيره والايوافق العقل لا يكون مردودا اذ لم يقض العقل بنفسه **الطلب الثالث**
 في وجوب البعثة انقضت العقلية عليه خلافا للاشاعة لان السمعيات واجبة اجمالا وهي اللطاف
 في العقلية العلم الضرورية ان المواظبة على تعلم الواجبات الشرعية اقرب الى الفضل الواجبات العقلية
 وقد نبه الله تعالى عليه في قوله ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر والطرف واجب ولا يمكن معرفة
 السمعيات الا بالبعثة ولان العلم بالقباب ودوام الثواب اللطاف في المكلف واللطف في
 ولا يمكن معرفة ذلك الا بالسمع وللا والثل في هذا الباب طريق اخر وهو ان الانسان قد لا يطعم لا
 في نظام احواله الى معادن ومشا ذلك بحيث يفرج عنهم كل لبعض مصالحهم فيحصل من الجميع لكل
 واحد ما يحتاج اليه امور معاشه ولان في الاحتياج مظنة التنازع والتمنايب فلا تم نالذ ملائمة
 وعدل فينظم باعتبار استمالها احوال النوع وتلك السنو العدل لا بد لها من تاصيب بعضهم من غير
 النوع لعدم الادوية في الواضع وكان يقضي لما يقرب منه وذلك الاشياء انما هو فضل لا يمكن
 غيره من الايمان بمثله وهو الهجرة ثم ان كثيرا من سيقم اختلاف حال النوع بوصول ما يحتاج
 اليه بحسب الشخص فيحتاج الى التعريف ووعده بوصول عقاب وثواب انه افروين عند الحاجة
 او الموافقة ولما كان الانسان معرضا لسيان احتياجه في ذلك لا يترك ذكر الرب تعالى
 وعده ووعده وذلك يستعمل المكلف الشرعية فوجبه في حكمه تعالى بعث رسول فخر رسله
 وعقاب رابع لتكاليف السمعة المتكررة بحسب مقتضى الحكمة الالهية **الطلب الرابع**
 وجوب العفة وحب الامانية خاصة الى وجوب عصمة النبي عليه السلام عن فعل قبيح او اخلال بواجب
 لجميع الفرق فان جهرا لا شاعرة والخصوية جزوا جميع انما هو عليهم الا الكفر والكتابة الاداء وقال بعض
 الفقيه انما هو عليهم الصغار رسولا بعضهم على سبيل التاويل وبعضهم على سبيل القصد لانها
 تكرة لانا ان اشياء العفة يستلزم قصص الفرض بالنبوة وهي القبول منهم والتمسك بالوامرهم ونهواهم
 لو اقيم فانه لو جاز الكلف المعصية عنهم جاز كون الامر به بمعصية ولا نه يجوز ان يرد على بعض
 ما امر به او اثم وان يرد على غير الامر به يتفق فائدة البعثة ولا نه اذا فعل المعصية وجب التوب
 عليه فيقطع حمل من التوب ولا يجوز ان المعصية عليه لم يجب عليها اشكال قوله الامعاء لهم

ويلزم

ويلزم الدور ويجوز ان يكون معصيا من السوء ثانيا بوجه خلافا لجميع الفرق والاولى شق
 عن كل البعثة وان يكون منزها عن ذنبا لا يبادر وعبر الاميات والامم الشفر عنهم وسقوط طاعته
الطلب الخامس في نبوة محمد عليه السلام لانه ادعى النبوة وظهرت المعجزة على يده
 وكانت صادقا والافضل ضرورة ما والثانية فلا نه ظهر على يده القران وهو معجز لا نه عجز
 به فصار العرب يعجزون عن الايمان بمثاله لانه سألهم المعارضة بمثله الحرب فاضاروا
 الحرب ومعلوم انه لو تمكنوا من المعارضة لم يلتجأوا الى الشق الامرين ولا نه ظهر على يده معجزات
 كثيرة كما تنشق القمر وتخرج النار من اصابعه واشباع الخلق الكثير من الطعام القليل شيئا
 فملك وان لم يكن كل واحد منها متواترا فاما سوا حق المنة وما الاثمة فضرورية فان
 من ادعى رسالة ملك قال بخبر جميع عظيم اياه الملك ان كنت صادقا فخالف عادتك
 ففعل الملك ذلك سره بغير اذن جزم الحاضر من بعد ما احتجب اليهود بان السخ باطله
 الاول من الاسرار بالقياس او انتهى عن الحسن لان موسى عليه السلام ان يدين دوام شرعه بطل
 الفسخ لصلته وان بين انقطا عنه طبيب توارثه فصار اصل شرعه فان لم يدين شيئا
 الفعل مرة والقول به فمكوا بالسبايا والحوال من الحسن والقياس بخلاف اختلاف القاصم
 والمفسدات المتصلة باختلاف الخلق ومما سألهم ان يقطع او يباين لا يدل على انهم كونه
 التوراة ونوح ثم عند هروجه من افلاك في حبست كل امة حجة ما كلاك والذريت و
 اطلقت ذلك لم كننا تاسا ابدا ما خلد الدم لهذا للفرية ثم حرم على لسان موسى كثيرا من
 الحيوانات فله التوراة قربا الى كل يوم خروفان خروفا غيرة وحربا غاشية بين النار
 ترابا ناهما لا تحاكم ثم انقطع ذلك الدوام ومما استخدم العبد مستعين ثم يرضى عليه
 العتق فان لم يقبل ثقت اذنه واستخدم ابدا وفي موضع اخر استخدم عشرين سنة ثم عتقه ذلك
 النبوة وهي كثيرة **الطلب السادس** في جهة ايمان اقران حبس الجاهل الى انه انما هو
 الجاهل ان حبس الجاهل غير تقدر البشر في الجاهل ان انما هو الجاهل ولا سلب ولا سلب ولا سلب
 الا انه قال صرت لعرب ومنهم من المعارضة مع كنههم لان العرب يتكلمون من المفردات التي اكسب
 قادمون على الجميع واتجه الاولون بان الامكان للضرورة لوصيان يكون في غايتهم كانه
 القدرة على اطلاق التاليف سلم الماعلى اليك القران فانه ممنوع والملازمة ممنوعة **الطلب**
السابع في تخصيص النبوة لانس من سلب القدرة على المعاصي من المعصوم المانع سواوه

النبوة

في القوام البنية لكن اهمية هي اقدرة على الطلقة وعدم اقدرة على المعصية وهو قولنا في الحق
 اوسع اختصاصه فصار دينه خاصة تقضى امتناعه على المعصية كادبها به فبعضهم من
 اثبت اقدرة وغير المعصية بانها لم يفعلها احد فعلا بالعبودية لا يقيد معصية بشرط ان لا ي
 الى الامناء والامانة الحق المدعى وبطلان التكليف وقوله انما اناب بركم وابى المعصية عندهم المولى
 حصول خاصة لنفسه ودينه تقضى تلك مانعة من التجوز وحصول العلم بالمدح على الطلقة والدين على
 المعصية وما كيد تلك العلوم بترادف المدعى ذلك اعمال معانية عند ترك الاول في غير انظار
 المدعى نظرا فان الامنة وما ظهر ومريم عليهم السلام معصونون من غير مدعى والتحقق ان الله تعالى
 يفعل به لطفه معه داعي المعصية قد رتب عليها **المطلب الثامن** في وقت المعصية انفتحت الامانة
 على عصمتهم قبل النبوة وبعد هاجن الصغار والكلب ارجل وسهوا لا اذ لم ينقض الغرض من الانقياد
 اليهم وانما عظم لهم لسقوط كل من كان عاصيا وجوزت الفضيلة من الفواحش بعبء من يعلم الله
 منها انه يكفر وجوزها بعبء من كان كافرا لم يقع وبعض الخوئية نعم ان رسول الله صلى الله عليه
 واله وسلم كان نرا قبل البعثة لقوله تعالى ووجدت فضلا لهندي واطبق المحققون على بطلانه و
 اكثر الاشاعة هو زوال الكبرية على اختيار قبل البعثة لقصة اخوة يوسف ومنع الباقر من قبولهم
 واتفق من بعد الامامة على جواز الصغار منهم قبل البعثة لكن النظام والاصح في ما على السبيل
المطلب التاسع في الامارات اتفقت الاشاعة على جوازها وهو الحق عند لقصة مريم و
 ما نقل متواترا من الامة عليهم السلام من العجرات ومنع منها المعقولة لا تمنع الاستدلال بعلي النبوة
 والحوادث ان يميز من المعجزات المعصية **المطلب العاشر** في ان الابداء افضل من الملائكة اتفقت
 الاشاعة على ما لا يخفى لقوله تعالى انما اصطفى آدم ونوحا والابراهيم وآل عمران على العالمين وهو
 يتناول الملائكة ولا يخفى انهم بالعبادة مع جوارحهم بل الشبهة والعصب في النواحي الخاصة فتكون عبادتهم
 وقال عليه السلام افضل الاعمال اجزها واثبت المعقولة والافضل الملائكة افضل لقوله تعالى ما هناك
 من هذه الشجرة الا ان تكون الملائكة وقوله تعالى ان يستكف السج ان يكون عبد الله ولا الملائكة المعصية
 وقوله ما هذا امير ان هذا الامام كرم ولا ان الملائكة جوارح مجردة فتكون اشرف من البشر والحوادث
 ان الآية تدل على تفضيل الملائكة على آدم وقت غاطبة الياس لا بعد الاجتهاد وان افقد الا ان تكون الملائكة
 لا اكلان الطعام ونفى الاستكنا عن الملائكة لا يدل على تفضيلهم على السج بل انما كرمهم بسبب السج الذي
 النصارى انما ابن الله كقول المشركين انهم نبات ارجن وقيل انما جمال الملك اكثر من جمال البشر
 على تفضيل

تفضل الملائكة عليه **المطلب الثاني** في الامامة وفيه مطالب **الاول** في وجوبها بالامامة بياسة
 فامة ناس الدين والدنيا الشئ من الاشخاص واختلف في وجوبها ففتح منه الاصم والعقل فذهب
 الباقر الى وجوبها فعدا ما يبره في الحسين البصري والنفاد بين ان طرفي وجوبها العقل ولكن
 الامامة وجوبها على من قال لكونها لفظا لفظا بالضرر فان انفس من كان لهم رئيس ينصف
 للظلم ويردع الظالم كانوا من اصلاح اقرب وعن الصادق بعد واللفظ واجب لما تقدم لا
 يقال يجوز ان تكون الامامة لطفة يقوم غيرها تعامها فلا تجب عينا فان من اللطف ما لا يقوم غيرها
 فقامه كما يعلم باحتقار الثواب والعقاب ومنه لا يقوم بالتكاليف السمعية والام على مكلف
 من التكليف السمعية لما كان يجوز احتمالها على وجه تيسر ولا يكفي في وجوب ثبوت وجهه ما لم يتحقق
 عنه وجوبه المفاد لا نقول انما اتفقنا على ان يكون ذلك دليل على اشتراطها من الامانة
 ووجوبه القيم بحصوله وهي نفية هنا وقال ابو الحسين والنفاد دين انما واجبة على العقلاء وهي
 لما فيه من التنازع المودى الى الفاد وذهب الجبائي والاشاعة الى ان واجبة بها **المطلب الثاني**
 في وجوب عصمة الامام فذهب اليه الامامية والاسمعية خلافا لما في الفرق والافراد التسلسل اذ وجب
 الوجوب بحراز الخطا على الامامة فلو كان الرئيس كذلك اشقر الرئيس اخر تسلسل ولا نه حافط
 للشرع فيجب ان يكون معصوما اما الاول بل ان الكتاب والسنة غير جافين بالاحكام الشرعية وتوقع
 التراجع فيها وتناهيها وعدم تناهي لحوادث ولا الاجماع لحوادث النظام على كل واحد هذا المجموع
 ولا القيس لا نه ليس حجة اذ منه شرعا على اتفاق المصنفات كاتحاد البول والنوم في الحكم والاختلاف
 المتفقات كاجاب صوم اخر من رمضان وافترا اول فقال في بنو سوي الامام فارجح الخطا
 عليهم ببق وثوق بقوله لحوادث خطائه وسهوا **المطلب الثالث** في انه يجب ان يكون افضل
 لانه لو كان مساويا لم يكن اوليا لياسته ولو كان انفق فيه تقديره على الفضل عقلا وقوله هذا من
 يهدى الى القواحي ان يتبع ام من لا يهدى الا ان يهدى فما لم كيف تتكون فيكون لهم ما شئوا كرم
 وان هذا النوع واحكم الاخر ذلك من صفات الامام فيكون منزها عن ذنابه الاماء وهو الامامات
 لتلايف على القول بوجوبه ويجوز ان يكون معصوما عليه لان العصمة من الامور الماخضية التي لا
 يعلمها الا الله تعالى والنص اما جلي في معجزة على يد جحيب اوعا الامامة او بتعيين المعصوم عليه
 كنبى او امام **المطلب الرابع** في ان الامام بعد الخليفة صلى الله عليه واله هو على السلام وذهب
 الشيعة لذلك لوجه **ا** ان كان الامام يجب ان يكون معصوما فهو على ما لكن المقدم على ما

سبق ما قلنا من بطلان الشبهة الاجماع اذ لا مانع من بعضه غيره **ب** توارة النفس الشبهة تسبق
 خلقا من سلفه فلهذا سلموا عليه بامرة المومنين واسمعوا واليعتوا له وانت خليفة من يعرج
 قوله تعالى وما وليكم الله ورسوله الاية ونقطه انما المحصر بالقل واللبا والوضع وامتناع ثوابه في
 على كل واحد وروى الخ على المذكور فتعين العكس والمراد باللبا هو الوجه الاول بالضرورة عرفا
 ووضعا والمراد البعض لا تصانده بوضف خاص فهو على لا انتفاء الوصف عن غيره وقبوله فيه
 لما تصدق بخاتمته حال كونه **د** فواتر انقل عنه يوم الذريرة قوله استأجركم من انفسكم قالوا
 لبي ارسلا الله قال ان كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه واخص من يجره
 واخذل من خذله والمراد باللبا الاول سبق تمهيدا لقاعدة به ولا مانع انما حيزه من سلفه
 لاحتمال ان يجمع اليه في الامارة وقت البعير ويصير شيئا من غير ان يكون يد من كنت ان
 عمر بن عبد الله بن عمر من كنت خليفة فهذا خليفة من كنت ناصر هذا ناصر مع قوله تعالى
 والمؤمنون بعضهم اولياء بعض **هـ** انت من قبلة من موسى الا انه لا يفتي بعدي ولا يشهد
 بقبلي القيم ومن جازمنا زلزالا لو عاش بعد لكان تابعا على الامانة ولا يلزم هو من قبله ولا
 معصوم فيحقق خلافة **و** على افضل فهو الامام اما الملافة فلما تقدم من قبح تقديم المفضل واما
 صدق الاول فلا نسا با لمارا من الله وقوله اقصاكم على وهو شرط بالعلم والزهو والجمع
 الصحابة في وقائهم اليه وقول عمر في عدة مواطن لولا على الملك عمر لقتلوا بالفرقة كوزن قيد
 العبد بالاء وقسمته ثمانية رايه في قضية الامانة واعطاء صاحبها ثلثه درهمها والباقي للاخر
 غير ذلك من غرائب القضايا للاجماع المصير على ان المراد بقوله واقصا على لا اتحاد مجال
 فالمراد المساوي وخبر الطائفتين قالتم الله ما ات باحب خلقك اليك يا كل يعي واتخذ
 احوالهم في غير من الصحابة وقوله من اراد ان ينظر الى ادم في علمه فلا يوشع تعوا
 الحامراهم في حكمته والحي في عبادته فينظر الى على بن ابي طالب **و** قوله على جليل الشرف
 انه نقله وغيره من الآثار والايات ما هو كذا من كتابها به **ز** الاجماع على انما يكون
 اليك كالكاف من فلا يصح ان الامانة لقوله تعالى لا يذنب عهدا الطائفتين وعلى لم يبق له كفة فيبين
 للامانة **المطلب الخامس** في امانة الائمة الاثني عشر عليهم السلام يدل عليه ما سبق في الامانة
 من وجوب العصمة والنقل والتواتر خلفا عن سلف بان كل واحد منهم نفس على من بعده
 توارة النقل عن النبي بقوله الحسين ثم هذا نبي امام ابن امام اخو امام ابن امة تسعة مائة

دعينة

وعينة الامام مستندة الى منع الكلفين انفسهم القطر والحلقة خفية اسما من الله تعالى عليها ولا يملك
 الطفل لان تجوز ظهوره في كل ان اخرج عن القبا **قد نيب** يجب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 اجاعا سمعا على الاشرار والمال يقع ولما وقع منك او كان مستعلا غلا بالواجب ان الامر المعروف
 هو النقل عليه والمنع هو المنع من المنكر ولو جبا لعقل لرجع على الله لان كل واجب على هو واجب
 على من حصل له وجه الوجوب ولها شرائط ان يعلم المعروف ومعرفة المنكر منك ويجوز تأخير الامارة
 وانقضاء القضية عند من يفي الاثنين **المطلب التاسع** في المعاد وفيه مطالب **الاول** في
 المحصول اما خلق عالم اخر اتفق المليون عليه خلافا للفلاسقة لتساوي المليون في الاحكام و
 الامكان من لوازم الماهية واللاجاع لقوله تعالى وليس الذي خلق السموات والارض الا برة احبوا
 بان العالم كره ويلزم الغلام وجود اخرى والصغرى ممنوعة ومنع استحالة الخلافة لوجود **المطلب**
الثاني في امكان عدم العالم اتفق المليون عليه الا الكرامة خلافا للفلاسقة لانه يمكن وجود
 في زمانه وبغيره من الزمان ولا يفتقر الى زمان كما يقدم بعض اجزاء على بعض واجتماع الكرامة بان
 عدمه ليس بافضل لان الاعداد ان كان وجودها لم يكن عين عدم العالم بل مقصوده فيكون احدا ما
 بالصند وان لم يكن وجودها امتنع استناده الى المؤثر اذ لا فرق بين اثره وبين اثر القدم ولا يفتقر
 لان حدوده متوقف على انقضاء الصند الاخرى على انقضاء الصند بحدوث هذا ولا يلزم في
 احدا ما بالآخر اذ من العكس وقوة الحادث لتعلق السبب بشركة ولا عدم الشرط اذ ليس الاثر
 فيكون الجوهر متصفا بالعرض وهو باطل لان الاعداد ليس وجودا ولا هزرا في نفس الفعل
 وفصل عدمه ظاهر بان الاول حكم بعدم صدور شئ مثبت وان الحال متوقف على ما كان وانما حكم
 بصدور عن الفعل ويتوقف عدمه بعد ان لم يكن وانما انما بان انما بان وجوده
 او باننا باحدلها خاصة والحادث لا يتوقف على عدم ابياته بل بعدم الباقية معلول الحادث والحادث
 وان استركت الا ان الجوهر الموجود اقرب من اللفظ لان اليجاد اعطاء الوجود الذي يمكن احوالا
 والتبعية حفظ الوجود الحاصل ولا ينفك عن جوهره من الحادث ويعيد المروج ومنع انقضاء
 الشرط في المرض لوانه ان يكون عداسا لكون جهة الاصلية عنه فان الجوهر المعين يحتاج الى
 عرض بالابعية والعرض المعين يحتاج الجوهر معين **المطلب الثالث** في وجه جهور
 المتكلمين الى ان اعلم بعدم لقوله تعالى كل من عليها فان وقوله كل شيء هالک الا وجهه وقوله
 هو الاول والاخر وقوله لا يدانا اصل خلق بعيدا ولما كان الابتداء عن عدم فكذا الاعداد

وقال ابو الحسين البصري انه لا يعدم بل يتفرق اجزؤه لا يزلوا عنهم بعد ذلك بطلان مقدم مثله اما
 فلما ياتي واما بطلان اللازم فلان المكلف يتحقق الثواب بغير ان يزيل الظلم والظلم البشري من دين جبره وقيل
 الايات الدالة عليه **الطلب الرابع** في امكان اعادة المعدوم احضار الناس فذلك ذهب الجمهور الى ان
 ماهية قابلية للوجود والعدم فاما ان يعادها عليه والا لا يقل من الامكان الذي لا احد خصه به وهو باطل بالضرورة
 وذهب الفلاسفة والجمهور الى الجبر والكرامة الى امتناع اعادته لانه في حق فلا يصح الحكم عليه بفساده
 ولانه لو وجد لم يتميز عن مثله ولا يزلوا عيده لا يعدم حقيقة فيكون متبديعا عما هو بالثواب ولم يصح الحكم عليه
 بامكان العود لا يمنع الحكم عليه بامتناعه ولان الحكم يستلزم الشئ الذي هو عدمه فمتبديعا عما هو بالثواب لا يفتقر
 عدمه في حق الامر ويصح الحكم عليه بالاعادة فلا يندفع باعتباره **الطلب الخامس** في ثبوت المعاد
 السلوك لا ينعى على ثبوت المعاد البتة اما من جواز اعادة المعدوم فظاهر لانه ممكن واما متعذر اخر
 لوقوعه واما من منع من اعادة المعدوم فانه يقول الاعادة عينية جمع اجزاء بعد تفرقها وهو في نفسه ممكن
 ايضا اما بالنظر الى القابل فلان الجسم قابل للاعراض القادرة بهذا القبول ذلك واما بالنظر الى القابل فلا
 فعلى علم بكل المعلومات فيعلم اجزاء كل شخص وهو قادر على جمع القدر وراث فيجمع اجزاء كل بدن ويخلق
 فيها الحياة وفتح الاول من المعاد البتة لان حدود المراج حقيقة حدوث نفس متعلق بنفاد يبدى
 واحد ولان انما الاول افرغ احدهما والجواب باقدم من المنع من وجود النفس ومن سلفها يبدى
 مستعد لتلقي ثابته واما كل اجزاء فاحتماله بالنسبة الى الاكل **تنبيه** كل من ادعى على استعداده اذ على
 تجديده من من عليه حتى لا يرد عليه تعالى تجديده لانه لا يفسد منه وقد اجتمع السلوك على اعاده الكفا
 واطفال المؤمنين وان لم يستحقوا عوضا ولا يستحق عليهم عوض **تنبيه** ساير السعيات وعدا
 القبر والصراط واليزان وقضايا الكتب والطاقات الجوارح واحوال الجنة والنار امور ممكنة وقد
 اخبر الصادق بن مينا منع **الطلب السادس** في الوعد والوعد انفق كل العدل الا ان كان على ان
 الطبع يتحقق بطاعته الثواب خلا لا لا شرعية والامكان التكليف قطعا لما فيه من المشقة من غير عوض
 وذلك العوض ان مع الاستعداد بمثاله كان التكليف عشا فلو حال له ان لا يرد به وهو الثواب استحقا
 بان الطاعة لو اجبت الثواب لا يثبت المرتبة اذا مات على ودية ثواب المؤمنين وانما باطل اما ما
 فكذلك المقدم بيان الشرطية انه بايما يستحق الثواب فلا بد من ابعاده اليه والجواب بان استحقاق الثواب
 متوقف على الموافقة واقف على كل العدل على ان العاصي يتحقق بمقتضى العقاب خلا لا لا شرعية فمتبديعا
 وبعض الامامية ان العلم به يستفاد من السمع وعند المعتزلة وبعض الامامية انه مستفاد من العقل لا

من اللطف لان العلم بالعقاب على ترك الطاعة وفعل المعصية يقرب الى فعل الطاعة وترك المعصية
 فلا بد من العلم بالعقاب ولا ينعى على وجب فعله بالامانة من ان يفسد وهو باطل بالتواضع ولما
 في تركها من الضرر وهو المطلوب **تنبيه** ذهب المعتزلة ومن وافقها من الامامية الى ان العلم بالثواب
 الثواب والعقاب عقلي لان المكلف معدي بكون اقرب الى فعل الطاعة وترك المعصية ويكون ادخل في باب
 اللطف فيكون ادخل في باب الوجوب فلان المقصود للثواب ابعاد العقاب والمدح والذم هو الطاعة والمعصية
 فلما كان المدح والذم داعين وجيد ودام الاخرين لاسلام دوام المحل ودام عليه المستلزم لادوام
 معلوما وذهب المجتبه ومن وافقها من الامامية الى انه لا ينعى **تنبيه** يجوز ان يوقف الثواب على
 والامكان من عرضها مستعلا ولم ينظر في اية الجبر فانه يعرفه مستحقا للثواب وانما باطل اما
 فالقدم مثله بيان الشرطية ان معرفة استعلا طاعة مستقلة بنفسها فلو لم يكن الاستحقاق شرط
 لزم اثابة المكذب للجنة وهو باطل بالضرورة **تنبيه** استحقاق الثواب مشروط بالموافقة
 او حفظ بالعقاب لقوله تعالى لان اشركت ليحيطنك وليس لان العمل وقع باطلا لتعلق العلم
 بالشرك فان كان الاستحقاق ثابتا كان معنى بطلان سقوط الثواب المستحق بالشرك المتجدد
 لم يكن كان معنى بطلان العمل عدم الاتيان بشرط الاستحقاق الذي هو الموافقة فلم يتحقق الثواب فيكون
 العمل باطلا **الطلب السابع** في احكامها واكتفيتها ذهب الامامية والاشعرية الى رجعية الاشياء
 لان الثواب والعقاب ان لم يتبينها فاما المطلوب وان متناها لم يكن الطارى باذاته باية او
 منع الباتى الطارى من الوجود ولا ان الطارى ان اعتبر فيه الزيادة كما يقوله ابو هاشم في
 الموازنة فان لم يسقط النقص منه شيئا كان وجود الناقص وعدمه سواء وهو باطل لقوله
 في عمل مثقال ذرة وان اسقط بازا لم يكن بعض الاحاد اولى بالسقوط وان سقط الجميع لزم
 خلاف الموازنة وان لم تعتبر فيه الزيادة بل يكفي في كونه باقيا ما خرج سوا زادا وهو ان
 يكون من عبد امدة عمر ثم يخرج على عصيته ساويا لم يبدل بنبه وذهب المعتزلة
 الى ثباتها لان كل واحد الثواب والعقاب لو لم يحيط الاخر عند زيادته او اخذه لو صلا الى
 المكلف لبقا بالاستحقاق ولا يمكن الجمع فان شرط الثواب خلوه من الثواب وشدة العقاب
 لاجل له ولا سبق لوجود دوامها وهو ممنوع لما ياتي **الطلب الثامن** في التوبة والتائب المنيمة
 انها الذم على المعصية والفرغ على ترك المعادة ولم يحل التوارى من الاخر شرطا لاجل زاده وحسبه
 لا ما اذ اختار له العقاب فان كانت من فعله لم ينعى نقص اتصال جزو الى الغير كالظلم لم ينعى بعد الخرج الى

المطلوب او در شته مر حقه ان امكن او الغرم على الاداء ان لم يمكن وان كان اغتلا لا لم يصح لاداء بين الفضل
ابطال قوله ووجهه منه ان امكن وان لم يتحقق ابطال حربه لا غير كالزنا وشرب الخمر كفى الذم
والغرم على ترك المعادة وان كانت من اخلال مواجب يمكن فعله في كل وقت كالزكاة لم تصح الا
بعدا والله ان امكن وان انقضت وقت كالصلوة اقصر لا الاستعمال في الغصاء ان امكن **قوله**
ذهبت المعرة الى وجوب سقوط العقاب عنها والافق بكلف المعاصي بعد عصيانها اذا لم يبق له
طريق الى الخروج من العقاب فلم يبق له طريق الى التوب وهو من عمل دام العقاب وذهبت المعزة
لا انه قضيت والا لوجب قبول عذر من اساء انما اعظم الاساءات **قوله** ذهبوا هائم لا
انما لا تصح من توبه وان اخرج ان التوبة من التوبه يجب ان تكون لتوبه والا لم تكن توبة او لم تكن توبة
والفقه حاصل في الجميع فلو بان من بعضه كسفت عن ان توبه لا تقبل وقال ابو علي يبيع والا ما مع ايمان
بواجب دون واجب لان التوبة كالتوبه من التوبه كالتوبه من التوبه كالتوبه من التوبه كالتوبه من التوبه
التي لا تشرع في الاول المتعذر التخصيص كذا في الثاني والفرق ظاهر بين الفعل والتكليف **المطلب**
التاسع في حوان العفو من المعرة من معاصي العاصي على حوانه عقلوا والمبايعون على منعه عقلا
والحو حوانه سما وعقلا لانه ايمان فيكون حسنا ولا يدرى حسنا فيجاز اسقاطه لقوله تعالى وان
ذلك من مغفرة الناس على ظلمهم وقوله ان اسلا يحضر ان يشرك به ويفسر بدون ذلك لن يشاء
ولما جاء على مرتبة لسانه للبيوع عليه السلام فاستبغ زيادة المنافع والا لكنا شاكين في الحق
بوقوع احكام المعاصي ووقوع شنيع مطلق لا يستلزم نفي مطلق الشنيع احتجوا بان فيه اغرا والفتنة
الغافل متى علم العفو اذ لم يستلزم الكذب في ايات الوعيد وبتقص الاول بسقوط العقاب
ما يوجب توبه ويجوز بعد ما لا يجوز عدم العفو واما الوعيد مشروط بعدم العفو **المطلب العاشر**
في ان عدا القاس منقطع خلافا للوعيدية لنا قوله تعالى فمن عمل مثالا فداه حيا به وهو
سحق للتوب بانه لا بد من ايمانه اليه ولا يمكن ان يكون قبل العقاب اجاعا ولم يخلو من
السواب فيتعين العكس احتجوا بالايات الدالة على الجود كقوله وحل فيه هذا وقوله ومن فعل
مؤثرا متعذرا فزوجه خاتما فداه وعذرت له والحواس ما تحس بالثقة واما الجود للزمان
المطلوب اما لكنا فقد اجمع المسلمون كافة على جلودهم في الدنيا **المطلب الحادي عشر** في الاستمرار
الاحكام الايمان لغا المصدقين وشرا تصديق الرسول عليه السلام على كل ما علم بحقيقة بضره
ولا يكفي المصدقين بالغلب عن التصديق بالسان او بالعكس لقوله تعالى فلا جأهم ما عرفوا كذبوا به
فانبت



فانبت المعرفة والكفر وحيد واهلوا استيقنتها انفسهم وقوله من اناس من يقول انما باهتدوا
الاخر واهم يؤمنون فانبت الامر بالسان دون القلب وعند الاستعارة انما المصدق انفسا
وعند الكرامية ان الاقرار بالشهادتين وعند فداء المعرة والقاضي عبد المجيد وانه فعل الحواج
من الطاعات واما الكفر فهو عدم الايمان اما بقيدا ولا مقيدا والعق الخروج عن الشئ والفاق
ان يعطى خلاف ما يظهر بهو الشئ اظها والايان وابطان الكفر واختلاف الفاسق فمسل المعرة
لا من من ولا كافر بل من له بين المتزلات لان الايمان هو فعل الواجبات والاستناع عن المحظورات
والفاسق تارك الواجبات وفاعل المحظورات فلا يكون مؤمنا ولا كافرا لانه يفعل ويكفر ويؤمن
في مقابله المدين وقيل عليه وينك ويقا به وعند الحسن البصري انه منافق لان من يعقل الفاسق
في فعل يتبع عن غفلة ليقدر الفاسق لعقاب لم يصح وعنا الحواج ان كافر وعنا لان ربه منهم
مشرك وعند المرجئة والامامية والاشعرية انه مؤمن لانه مصدق للمنبى عليه السلام في جميع ما جاء
به بالضرورة واعلم ان الايمان لما كان هو المصدق لم يقبل الشدة والضعف ولا الزيادة
النفقان وعند المعرة ان اسم لفعل الطاعات فكان قابلا لها وعند الامامية اصول الايمان المصدق
باصدقائه وبوحده وعمله وبالنبوة وبالامامة والمعرة قالوا اصول الايمان خمسة التوحيد والتسليم
والنبوة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والوعد والوعيد ومن شك ببعض هذه لم يكن مسلما ومن
ابن بذلك وفعل كبيرة لم يكن مؤمنا والكل في المعرة اما اهل التوبان فليجرب غلوصه من
المشاق واما العاقب فلا يفرج الحاء وليكن هذا اخر ما قصدنا اثباته في هذا الكتاب والله اعلم
للتوبان فرغ من تقليد نفسه العبد الفقير الى ربه والمؤمل من عونه ومنه ولطفه في ذوال
يوم الثلاثاء سادس عشر شوال سنة سبع وسبعمائة من سنة ثمان مائة اربع مائة واربعمائة
على هذه الفسحة وهو الشجر الموقرة بالحضرة الموقرة في الحق محمد بن الطاهر بن حبيب السماوي
حامد مصليا مسلما مستغفرا مدعنا مينا واجبا من نظر الخطا ان يدع عنه وكنت بخط المستنسخ
الذات اعطى الشيخ محمد بن الطاهر السرايستي خطا سيدنا ومولانا العام الفضل
الحبيب النبيل ملاذ الانام بشيخ الاسلام الرجائي دام ظله وانا الحفيظ بن محمد بن عبد الله السرايستي

البريزي الفخري غفر لها وشريعته بانه شهر صغير
شهر ١٣٣٩ هجری

عنه السرايستي الحسيني شهر رمضان سنة ثمان مائة اربع مائة واربعمائة